مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

اَلْوَعْي بِآلِيَّاتِ اَلضَّبْطِ اَلِاجْتِمَاعِيِّ لِلْمُوَاطِنَةِ اَلرَّقْمِيَّةِ وَانْعِكَاسِهِ عَلَى اِتِّجَاهَاتِ اَلشَّبَابِ نَحْوَ تطبيقات اَلْأَنْظِمَةِ اَلذَّكِيَّةِ: دِرَاسَةً اِسْتِطْلَاعِيَّةً

د/ هاني محمد بهاء الدين علي

أستاذ مساعد علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة السويس

د/ إسلام فوزي أنس قطب

أستاذ مساعد علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة دمنهور

DOI: 10.21608/qarts.2024.262658.1868

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٢) العدد (٦١) أكتوبر ٢٠٢٣

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

اَلْوَعْي بِآلِيَّاتِ اَلضَّبْطِ اَلِاجْتِمَاعِيِّ لِلْمُوَاطِنَةِ اَلرَّقْمِيَّةِ وَانْعِكَاسِهِ عَلَى اِتِّجَاهَاتِ اَلشَّبَابِ نَحْوَ تطبيقات اَلْأَنْظِمَةِ اَلذَّكِيَّةِ: دِرَاسَةً اِسْتِطْلَاعِيَّةً

الملخص:

استهدفت الدراسة استطلاع حالة الوعي بآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية وانعكاسه على اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية، تأسيسًا على موديول نظري مقترح للتحليل السوسيولوجي علي المستويين الكلى والوسطى كموجه للدراسة، باستخدام المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي، وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة، عبر تصميم أداة قياس استطلاعي، مستعانًا بدليل دلفى للخبراء، وفق تدرجات ليكرت (الرباعي، والخماسي) علي الترتيب التنازلي. واستهدفت الدراسة المجتمع المصري في عموميته ليكون نطاق مكاني لها، بالتطبيق على عينة غرضيه غير احتمالية من الشباب المصري تحددت في جيلين (Z & Y)، وقد تم تخصيص تقنية الاختيار بالاستعمال عبر الإنترنت والمعاينة الرقمية لما تتيحه من عدم وجود قيود جغرافية عند التطبيق وحدود الدراسة مكانيًا. وتخصيصًا بالاعتماد على المعاينة الاعتراضية أو النوافذ المنبثقة بالتطبيق على عينة قوامها (٥٧٣) مفردة، وجاءت نتائجها النهائية مؤكدة أهمية المواطنة الرقمية ودورها فهم الواقع المعقد والصعب للتكنولوجيا حماية للمجتمع والأفراد من الأخطار المترتبة عليها في إطار من الوعي بضوابطها الاجتماعية. ووجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة، وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك، والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب. مؤكدة على ارتفاع مستوى الوعي بآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية، وانعكاس ذلك ارتفاعًا على اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المجتمع

المصري. ووجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطي درجات الوعي بضوابط المواطنة الرقمية، والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب تُعزى إلى تباين الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة، وتأكد الإسهام النسبي لتلك الخصائص وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك في التنبؤ بالاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية. وأوصت الدراسة في ختامها بضرورة صياغة سياسات (وقائية تحفيزية) ملاءمة؛ للتعامل مع المجتمع الرقمي وتطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الوعي الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، المواطنة الرقمية، الأنظمة الذكية، المسؤولية الاجتماعية.

اَلْوَعْي بِآلِيَّاتِ اَلضَّبْطِ اَلِاجْتِمَاعِيِّ لِلْمُوَاطِنَةِ اَلرَّقْمِيَّةِ وَانْعِكَاسِهِ عَلَى اِتِّجَاهَاتِ اَلشَّبَابِ نَحْوَ تطبيقات اَلْأَنْظِمَةِ اَلذَّكِيَّةِ: دِرَاسَةً اِسْتِطْلَاعِيَّةً

«اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش» (ابن خلدون،٢٠٠٤:٢٤٣).

استهلال:

فرضت التكنولوجيا الرقمية المتسارعة، وتطبيقاتها الذكية؛ ضرورة وجود إطار قيمي حاكم للمجتمع والفرد في تعامله الرقمي مع مفرداتها، لتحقيق الاستفادة القصوى من إمكاناتها المتنوعة، والحد من آثارها السلبية على المجتمع وأفراده، ويطرح مايك ريبيل (Ribble, 2014: 88) المواطنة الرقمية باعتبارها إطارًا حاكمًا للتعامل الأمثل والآمن مع التكنولوجيا وتطبيقاتها الذكية في السياقات الرقمية، وإشارات الخطاب الدولي في القمة العالمية للذكاء الاصطناعي، وفق ما أكده António Guterres الأمين العام للأمم المتحدة (جوتيريش، ٢٠٢٣)، تقرر أن تطوير الذكاء الاصطناعي «من أجل الصالح العام» يتطلب ضوابط متجذرة في حقوق الإنسان والشفافية والمحاسبة، وثمة حاجة ماسة للتوصل إلى إجماع بشأن ما يجب أن تكون عليه القواعد الإرشادية لاستخدام الذكاء الاصطناعي؛ وجميعها في تقديرنا رهن الوعي بآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية.

أولًا: موضوع الدراسة وأهميتها:

ونحن على أعتاب تَشّكُل جديد للمجتمع البشري، يشهد الجيل الحالي البدايات الأولى لحقبة مغايرة للإنسانية تهيمن فيها الآلة على الإنسان تمامًا، وتشاركه إن لم تحل محله في كل جوانب الحياة، في هذا المجتمع الجديد تماهت وتلاشت الحدود

الفاصلة بين الواقع والافتراض في مشاهد درامية تعصف عصفًا بجيلنا الذي يعاني حالات ممنهجة من عدم اليقين **Uncertainty** واللاوعي **Subconscious**، بفعل تطبيقات الأنظمة الذكية التي باتت تحكم حياته طوعًا وقسرًا، وما تثيره من قضايا شائكة تتعلق بالخصوصية، وممارسات المواطنة الرقمية المنضبطة، وإشكالات الاستخدام غير الأخلاقي، في عالم تختلط فيه المسئولية بين الإنسان والآلة.

جاء استشراف هذا الأمر منذ عدة عقود، ضمن كتابات آلفن توفلر (Toffler,1980)، رصدًا لظواهر سوسيو- تكنولوجية تخص ما أطلق عليه مجتمع الموجة الثالثة، والتي أفضت في علاقاتها بعوامل ومتغيرات أخرى فاعلة أبرزها التكنولوجيا إلى الوضع ما بعد الحداثي **Post Modernism**، مقررًا أن إنسان المستقبل سيصبح ضحية لموجات هذا الوضع، مستشعرًا خطر تلك التكنولوجيا وقدرات البشر على إدراك كنهها ومؤدياتها ومآلاتها، وإمكان ضبطها والسيطرة عليها وعلى مساراتها، باعتباره تحديًا يفرض نفسه على المجتمع المتقدم، فكيف حال مجتمعاتنا التقليدية؟.

هذا، وفي غمرة التحقق والممارسة الاجتماعية للمواطنة ضبطًا للحقوق والواجبات، شكلًا ألفناه عبر كتابات توماس مارشال (Marshall,1977). للمواطنة في شكلها التقليدي؛ ساهمت التطورات العالمية والتكنولوجيا الإلكترونية في إعادة إنتاج المفهوم بشكل يتناسب وجميع الأشكال الحداثية التي أنتجتها العولمة ما بين صور للمواطنة المستدامة، والمُتَشّكلة، والمتحركة، والكزموبوليتانية، وصولًا لأكثرها حداثة، وهي المواطنة الرقمية**Digital Citizenship** اتساقًا مع طبائع المجتمع الرقمي تضمينًا للقيم والمهارات المرتكزة على المعرفة والفهم النقدي لتسهيل التعامل الإلكتروني عبر الأنظمة الذكية، وما صاحبها من أشكال مستحدثة من الحقوق والواجبات تحكم سياق وزمانية العلاقات بهذا العالم الممتزج من الواقع والافتراض وما بعده.

لتأخذ هذه الحقوق بعدًا رقميًا كالحق في الإتاحة والخصوصية وحماية البيانات والمعلومات، واحترام الملكية الرقمية للآخرين، والالتزام بالقوانين والأمن الرقمي، فضلًا عن أداء الواجبات الرقمية التي ما لبثت أن تبعها تغيرات في العمليات الاجتماعية، كالتعاون الاجتماعي والتضامن، والتكافل والتعايش والاندماج. ومع التزايد المستمر لعدد مستخدمي الإنترنت في مصر، وخاصة فئة الشباب الذين يقضون فترات طويلة على الإنترنت، ويترددون على مواقع متعددة، ويستخدمون تطبيقات ومنصات ذكية، يكشف عنها الشكل (١) التالي:

شكل (١). التقرير السنوي للدجيتال عالميًا، وجمهورية مصر العربية لعام ٢٠٢٣

المؤشرات الرقمية الأساسية عالميًا

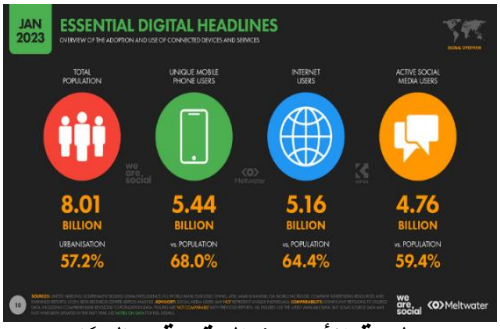

ملكية الأجهزة الرقمية عالميًا

المؤشرات الرقمية الأساسية لمصر

ملكية الأجهزة الرقمية للمصريين

تطبيقات التواصل الرقمية الأكثر استخدامًا عالميًا

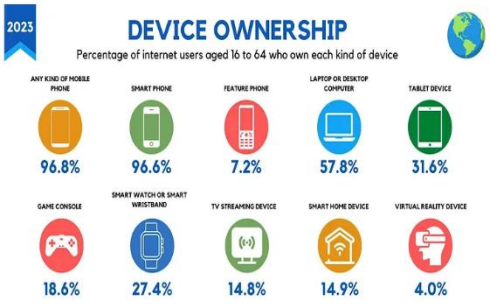

تطبيقات التواصل الرقمية الأكثر استخدامًا بمصر

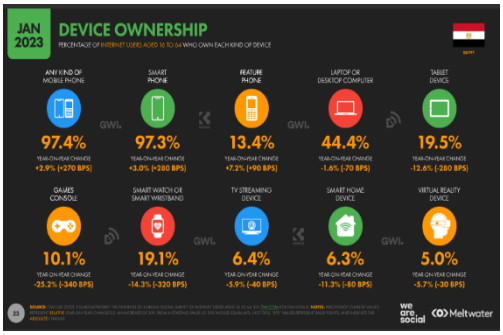

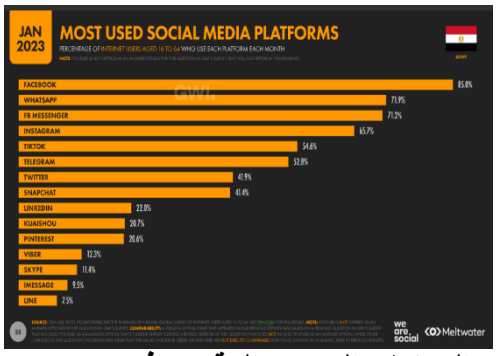

التجارة والتسوق الرقمي في مصر

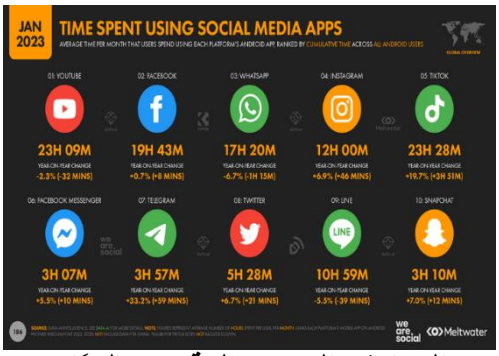

التجارة والتسوق الرقمي عالميًا

المصدر: الدراسة اعتمادًا علي:

KEMP, SIMON. (2023). DIGITAL 2023: GLOBAL OVERVIEW REPORT. DataReportal. Meltwater and We Are Social. 26 JANUARY 2023.

وقراءة الشكل (١) السابق، اعتمادًا علي التقرير السنوي للديجيتال للعام ٢٠٢٣ (KEMP, 2023)، وحاجتنا لرصد حالة المجتمع الرقمي العالمي والمصري في سياق مقارن، اعتمادًا علي بعض المؤشرات المختارة للتحليل، وذات صلة بموضوع الدراسة، أولها ما يتعلق **بالمؤشرات الرقمية الأساسية** عالميًا، ولمصر العربية، قدرت عدد سكان العالم بـ ٨.٠١ مليار، منهم ٥٧.٢٪ يقطنون المدن، وبلغ عدد مستخدمي الموبايل ٥.٤٤ مليار بزيادة عن العام الماضي ٣٪، وعدد مستخدمي الإنترنت ٥.١٦ مليار بما يعادل ٦٥٪ من سكان العالم بزيادة ١.٩٪ عن العام الماضي، بينما بلغ عدد مستخدمي السوشيال ميديا ٤.٧٦ مليار شخص بما يساوي حوالي ٦٠٪ من سكان

العالم بزيادة ٣٪ عن العام الماضي. أما المجتمع المصري المقدر سكانيًا بـ ١١١.٨ مليون نسمة، منهم ٤٣.١٪ يقطنون المدن، بلغ عدد مستخدمي الموبايل ١٠٥ مليون، وتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت أصبح ٨٠.٧٥ مليون مستخدم يمثلون نسبة ٧٢.٢٪ من السكان، وبلغ عدد مستخدمي السوشيال ميديا ٤٦.٢٥ مليون مستخدم يمثلون ٤١.٤٪ من سكان المجتمع المصري.

أما ما يتعلق بمؤشر **ملكية الأجهزة الرقمية** عالميًا لمستخدمي الإنترنت ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦-٦٤ عامًا، والذين يمتلكون كل نوع من الأجهزة، بغلت نسبتها ٩٦.٦٪ للهاتف الذكي، ٥٧.٨٪ لأجهزة اللاب توب والمكتب، ٣١.٦٪ للأجهزة اللوحية، ١٨.٦٪ للألعاب، ٢٧.٤٪ للساعات الذكية، ١٤.٩٪ للأجهزة المنزلية الذكية، ٤.٠٪ لجهاز الواقع الافتراضي. أما ملكية الأجهزة الرقمية للمصريين في نفس الفئة العمرية ويمتلكون كل نوع الأجهزة، بلغت نسبتها ٩٧.٣٪ للهاتف الذكي، ٤٤.٤٪ لأجهزة اللاب توب والمكتب، ١٩.٥٪ للأجهزة اللوحية، ١٠.١٪ للألعاب، ١٩.١٪ للساعات الذكية، ٦.٣٪ للأجهزة المنزلية الذكية، ٥.٠٪ لجهاز الواقع الافتراضي.

وعن **تطبيقات التواصل الرقمية** الأكثر استخدامًا عالميًا، فتؤشر إلى تزايد أعداد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي عن العام الماضي ٢٠٢٢ بنسبة ٣%، أكثرها من حيث عدد المستخدمين النشطين شهريًا على الترتيب منصة وتطبيق (يوتيوب، فيس بوك، واتس آب، انستجرام، ماسنجر)، وبذلك يحتل (ميتا، وجوجل) بمنتجاتهم أول عشرة مراكز من حيث أكبر عدد للمستخدمين النشطين شهريًا. ويأتي تطبيق (تيك توك) في المرتبة السادسة كتطبيق سوشيال ميديا، وبعده علي الترتيب (تليجرام، تويتر)، أما تطبيق (سناب شات وبينتريست) فخرجوا من سباق أكبر تطبيقات التواصل الاجتماعي من حيث عدد المستخدمين النشطين شهريًا. وبلغ الوقت المستهلك على مواقع التواصل الاجتماعي شهريًا (٢٣ ساعة يوتيوب، ١٩ ساعة فيسبوك، ١٧ ساعة

واتس آب، ١٢ ساعة انستجرام، ٢٣ ساعة تيك توك، ٣ ساعات ماسنجر، ٣ تليجرام، ٥ ساعات تويتر، ١٠ ساعات سناب شات). أما مؤشرات الحالة المصرية فمتوسط الوقت اليومي الذي يقضيه مستخدمو الإنترنت في الفئة العمرية من (١٦: ٦٤ عامًا) مع أنواع مختلفة من الوسائط والتطبيقات الرقمية، بلغت لاستخدام الإنترنت بشكل عام (٧ ساعات و٤١ دقيقة)، وللألعاب اللإلكترونية (ساعة و٣٤ دقيقة)، ولتطبيقات التواصل الاجتماعي الرقمية (ساعتين و٢٩ دقيقة)، جاء أكثرها استخدامًا على الترتيب (فيس بوك، واتس آب، ماسنجر، انستجرام، تيك توك، وآخرها تطبيق لينك). في تباين نوعي لمستخدميها ما بين ٣٩.٢٪ للإناث، ٦٠.٩٪ للذكور.

أما ما يتعلق **بمؤشرات التجارة والتسوق الرقمي** عالميًا، والتى أخذت منحًا مرتفعًا بعد جائحة كورونا، تغير معها سلوك العملاء الشرائي، حيث بلغ أعداد المتسوقين إلكترونيًا (أونلاين) حوالي ٤.١١ مليار شخص بزيادة ٨.٣٪ عن العام السابق. من خلال تطبيقات الموبايل الذكية بنسبة ٥٩.٨٪ بزيادة عن العام السابق بنسبة ١.٢٪، وتمثل هذه النسبة ١٧.١٪ من إجمالى البيع أونلاين عالميًا، بمعنى أن كل دولار يتم إنفاقه بنظام الأونلاين يقابله ٦ دولار تنفق أوفلاين. وتنبأ مؤشرات الحالة المصرية أن أعدد من يشترون السلع الاستهلاكية عبر الإنترنت بلغت ٥٥.٧٤ مليون نسمة بزيادة ١٥.٠٪ عن العام السابق، بإجمالي إنفاق سنوي ٦.٨٥ بليون دولار، تمت غالبها عبر الهواتف الذكية بنسبة ٤٣.٣٪ بزيادة عن العام السابق بنسبة ٢.١٪.

ومع هذا الاستخدام الكثيف للإنترنت عالميًا ومصريًا، انتشرت عادات الاستخدام غير اللائق واللأخلاقي عبر مختلف تطبيقات الأنظمة الذكية، ووسائل التواصل والتكنولوجيا الحديثة، وهو ما يعزيه البعض لغياب الوعي بمفهوم وأبعاد المواطنة الرقمية باعتبارها إطار حاكمًا من القواعد والضوابط والمعايير المتبعة في الاستخدام الأمثل والقويم للتكنولوجيا، وتزويد الأفراد بالمعارف والقيم وموجهات السلوك

التي تعد مقومًا لحياتهم وإكسابهم خصائص ضرورية للتحول الرقمي في المجتمع الرقمي (Coiphas, 2008: 42). وتتضمن المواطنة الرقمية سياستين إحداهما **وقائية** ضد مخاطر وسلبيات هذه الوسائط، والأخرى **تحفيزية** تنطوي على الإفادة المثلى من إيجابيات التقنية الحديثة، لذا صار تثقيف المواطنين وتعريفهم بالمواطنة الرقمية ضرورة حتمية لا غنى عنها (ريبيل، ٢٠١٣: ٣٤).

والمراقب للأوضاع الاجتماعية وسياقها السائد واقعًا وافتراضًا، يدرك أن استخدام تطبيقات الأنظمة الذكية بدأ يأخذ منحنيًا خاصًا، متجهًا في طريقه للتأثير الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية، وسلامة استخدامها رهنًا بالوعي بأبعاد المواطنة الرقمية وآليات ضبطها. وفي هذا تشير الدراسات الدولية (Searson, et al, 2015: 729-741) إلى أهمية الاهتمام بالمواطنة الرقمية وأبعادها، لما لها من دور مؤثر وفاعل في النسيج الاجتماعي للمجتمعات، خاصة مع تغير المفهوم العام والتقليدي لمصطلح المواطنة لدى الأفراد، وأخذه صور ودلالات جديدة في سياق الثورة الرقمية. كما دعا مايك ريبيل (Ribble, 2012: 149) إلى ضرورة إلمام الشباب بمفهوم المواطنة الرقمية، والقضايا المرتبطة بها من خلال الإفادة من الوسائل الرقمية المتاحة على شبكة الإنترنت، حيث تمكنهم من فهم أبعاد المواطنة الرقمي، وكيفية ممارستها. وجاءت دراسة كازا (Casa-Todd,2018) لتأكد على أهمية تمكين الشباب من التكنولوجيا ووسائل الإعلام الاجتماعية في تحقيق المواطنة الرقمية وبناء المواطن الرقمي. وأوصت دراسة (Lyons, 2012) بضرورة نشر الوعي بأهمية المواطنة الرقمية والالتزام بقيمها بين جميع فئات المجتمع. ويؤكد (Choi & Kim, 2018) أن الاستخدام الأمثل للتطبيقات الإلكترونية عبر الإنترنت ذا فائدة مجتمعية للمستخدمين الرقميين من حيث تطوير المهارات والتوعية بمتطلبات المواطنة الرقمية.

وتتأكد أهمية هذه الدراسة ودواعيها نحو إذكاء الوعي بالمواطنة الرقمية، مع تؤكده العديد من الدراسات (Dames, 2009)، (Boyle, 2010)، قياسًا لتأثير استخدام التكنولوجيا طبقًا لمنهج وأبعاد المواطنة الرقمية إلى وجود فروق فى السلوك المعياري للشباب عند استخدام تطبيقات التكنولوجيا متمثلة فى الاتصالات والحقوق والمسئوليات الرقمية. وأكدت دراسة (Jones & Mitchell, 2016) أن هناك انخفاضًا في درجات الاحترام والمشاركة الرقمية لدي الشباب، وأن نسبة قليلة منهم لديه الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية وممارساتها المنضبطة التى يجب الالتزام بها. وتجاوزًا لمفهوم الوعي تؤكد دراسة (السيد، ٢٠١٦: ٩٩-١٦٢) أن غالب عينتها من الشباب الجامعى مع اختلاف وتباين خصائصهم الاجتماعية لا يعرفون معنى المواطنة الرقمية مما يشكل خطرًا على مستقبل هذه الأجيال، باعتبار تلك المواطنة، وفقًا لما تقرره دراسة (Watson, 2018) الخطوة الأولى فى مواجهة تأثيرات التطبيقات التكنولوجية الذكية، والعدوان الرقمي. وفى ضوء هذا الاستخدام الواسع لمجتمع التكنولوجيا وتطبيقات الأنظمة الذكية، يصبح من الضروري تعزيز الجوانب الايجابية للتكنولوجيا، والاستفادة منها، ودرء تأثيراتها وجوانبها السلبية، وتوجيه المجتمع لتحقيق معايير المواطنة الرقمية.

وانطلاق من تنبأ المجتمع العالمي بمخاطر تطبيقات الأنظمة الذكية، وتعاظم تكنولوجيا المجال الرقمي، جعلت من المواطنة لا سيما الرقمية، حاكمًا لتعظيم الاستفادة منها، ونصت عليها بشكل عام في مستهل تقاريرها الإنمائية مؤكدة وجود علاقة طردية بين ترسيخ قيم المواطنة وإحداث طفرة نوعية في حياة الناس تسمح لهم أن يعيشوا نوع الحياة التي يختارونها وتزويدهم بالأدوات المناسبة والفرص المواتية لتقرير تلك الخيارات (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٤). ومع تسارع وتائر عالم الافتراض الرقمي دون حاجز، أخذت المواطنة معنى أو شكلًا جديدًا حيث صارت عالمية في طبيعتها، وصار

جوهرها هو مساعدة المواطنين على فهم كيف أن التكنولوجيا الرقمية تساعدهم على أن يصبحوا مواطنين عالميين، مما مهد الطريق لظهور مفهوم المواطنة الرقمية (Ribble, 2011: 12). وأدركت دول العالم المتقدم أهمية المواطنة الرقمية، ودورها في تكوين المواطن الرقمي الفاعل اجتماعيًا، فأصبحت غاية كبرى ومطلبًا عالميًا؛ وعملت كلًا من بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا على تضمين قيم المواطنة الرقمية في المناهج الدراسية لمختلف المراحل التعليمية، حيث أكدت العديد من الدراسات أن الاكتفاء بوضع معايير الاستخدام الرقمي المقبول غير كاف، بل لا بد من غرس القيم والسلوكيات الصحيحة المتعلقة بذلك.

ففي بريطاني أكد (مشروع الكومنولث الرقمي Digital Commonwealth Project) على قيمة وأهمية المواطنة الرقمية، وعلي ضرورة دمجها في العملية التعليمية في جميع المراحل الدراسية، وكذلك أهمية تدريب الشباب وخاصة طلاب الجامعات على الوعي بقضايا الملكية الفكرية، والقضايا الأخلاقية والاجتماعية المتعلقة بالتقنية الرقمية (Mcgillivary & et. al, 2016: 724-729). وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي أكد في توصياته الصادرة عام ٢٠١٨، والمتعلقة بالمهارات الأساسية التي من المهم أن يركز عليها "التعليم مدى الحياة"، أن المهارة الرقمية تتعلق باستخدام التكنولوجيا والتعامل معها بثقة وبشكل نقدي ومسؤول من أجل التعلم والعمل والمشاركة في المجتمع (Bombardelli, 2021). وأولى المجتمع المصري أهمية معتبرة للمواطنة الرقمية فجعل تفعيلها محورًا من محاور الاستراتيجية القومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٠١٢-٢٠١٧ (نحو مجتمع رقمي واقتصاد قائم على المعرفة)، مستهدفة إعداد المواطن الرقمي، من خلال تمكين جميع الفئات وخدمة المناطق المهمشة، والتركيز على القضايا والموضوعات ذات العلاقة بالإنترنت، وتداول المعلومات والوصول إليها، وحرية التعبير داخل الشبكة

وخارجها (National ICT Strategy, 2013: 26-27). وسعت (رؤية مصر ٢٠٣٠)، لإكساب مواطنيها قواعد ومهارات التعامل مع التكنولوجيا الرقمية المختلفة بشكل آمن (أخَلاقيا وقانونيا) تحقيقًا لمواطنة رقمية ناجزة. تبعها عدد من الاستراتيجيات المتممة لنفس الهدف، منها: (الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى ٢٠١٧-٢٠٢١)، (الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية، ٢٠١٨)، (الاستراتيجية الوطنية الذكاء الاصطناعي، ٢٠٢١)، وإطلاق منصة مصر الرقمية تماهيًا مع الرؤية المصرية في التحول الرقمي. وفي نفس السياق أطلق "مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية" التابع للمجلس الأعلى للجامعات المصري بالتعاون مع شركة «MKCL» الرائدة عالميا في مجال محو الأمية الرقمية، أول شهادة قومية لإكساب المهارات الأساسية للحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات بالمجتمع المصري والتي تحمل اسم **Citizen Digital Certificate** شهادة المواطن الرقمي.

وعلى ما سبق، يتحدد موضوع الدراسة على ندرته كمحاولة سوسيولوجية لمعرفة مدى انعكاس الوعي بضوابط المواطنة الرقمية على اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية، وذلك بالتركيز على تسعة أبعاد للموطنة الرقمية حددها مايك ريبل (Ribble, 2011: 212)، وأكد عليها مرارًا في (Ribble, 2012: 148-151)، (Ribble, 2014: 88- 89)، في ثلاثة محاور ناظمة لقواعد السلوك المناسب والمسئول فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا (Ribble & Bailey, 2006: 14)، يتضمن كل محور ثلاثة أبعاد، هي: التعليم، ويشمل (الثقافة الرقمية، الاتصال الرقمي، التجارة الرقمية)، والاحترام، ويشمل (الوصول الرقمي، واللياقة الرقمية، والقوانين الرقمية)، والحماية، وتشمل (الحقوق والمسؤوليات الرقمية، الصحة والرفاهية الرقمية، والأمن الرقمي). ليكون العالم الرقمي بذلك قد فرض قواعده لضبط وتحديد الحقوق والواجبات في المواطنة الرقمية، استعدادًا للتعامل المستقبلي مع تطبيقات الأنظمة

الذكية في عالم التكنولوجيا الرقمية من خلال نشر الوعي والثقافة، وتحديد حقوق ومسؤوليات المواطنين الرقميين تجاه مجتمعهم، بما يستوجبه عليهم ذلك من الموافقة على العيش، وفقًا للمعايير التي يتفق عليها الأعضاء بشكل متباين، وتحديد الطرائق الملاءمة والضابطة لاستخدام الأنظمة التقنية بشكل رقمي آمن ولائق (Ribble, 2011: 36-39).

وعليه تسعى المجتمعات الرقمية، أن يتسم أفرادها بوعي ومعرفة كافية بكيفية التعامل بشكل لائق من التطبيقات التكنولوجية والأنظمة الذكية المختلفة، أو حتى مع الأشخاص الآخرين بواسطة هذه التطبيقات، تأسيسًا على نتائج الدراسات المتعددة التي تؤكد تزايد مخاطر الاستخدام غير المنضبط لتلك التطبيقات، منها دراسة (NRF, 2020: 1-8) مؤكدة تصاعد مخاطر الجرائم السبيرانية في المجتمع الرقمي كعمليات الاحتيال الإلكتروني، والهجمات الإلكترونية، والسلوك الاحتيالي، والابتزاز والتحرش الإلكتروني، وغيرها، وتجاوز تأثيراتها المجتمع الافتراضي تأثيرًا على المجتمع الواقعي وأمنه القومي، وفقًا لـ (Richardson & Gilmour, 2015: 51-70)، مؤكدة أنها أصبحت المشكلة الرئيسية للقرن الحادي والعشرين، ما يستدعى التعرف على التحديات المتعلقة بالإبلاغ والمقاضاة الجنائية للجرائم المتعلقة بالجرائم الإلكترونية. وعلى ما سبق تتأكد أهمية الدراسة، تأشيرًا وافتراضًا على وجود علاقة دالة بين الوعي بآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية، وانعكاسه على الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية، تؤكدها الدراسات الدولية (Erdogan & Deniz, 2020: 194-227)، حيث ثمة فروق دالة إحصائيًا بين الاتجاه نحو المواطنة الرقمية، والاتجاه نحو التكنولوجيا، والوصول الرقمي، والاستخدام السنوي للإنترنت، ومنطقة ومهارات استخدامه، ومستوي معرفة الشباب بالحقوق والمسؤوليات الرقمية، ومستوي تعليم الوالدين، وأن الاتجاه نحو التكنولوجيا هو مؤشر هام للاتجاه نحو المواطنة الرقمية. وتشير دراسة

(Holland,2017)، أن التصورات الإيجابية نحو المواطنة الرقمية تنعكس إيجابًا بالضرورة على التطبيقات الرقمية واستخدامها، وبخاصة ما يتعلق بالسلوك، والاتصالات، والثقافة الرقمية.

وتأسيسًا على ما سبق، تتحدد أهمية الدراسة، ويتحدد هدفها الرئيس في **محاولة الكشف عن مدى انعكاس وعى الشباب بآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية على اتجاهاتهم نحو تطبيقات الأنظمة الذكية آنيًا**. في سياق المجتمع المصري، بناءً على براديم Paradigm سوسيولوجي مقترح للتحليل، ومنهجية متسقة مع طبيعة موضوع الدراسة، ومن هذا الهدف العام تنبثق عدة أهداف فرعية على النحو التالي:

- **تحديد آليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية**، من خلال التساؤلات التالية:

– ما حقوق وواجبات المواطنة الرقمية في ضوء نموذج مايك ريبيل للمواطنة الرقمية؟

– ما ضوابط ومحددات المواطنة الرقمية في ضوء النموذج النظري المقترح للدراسة؟

- **تحديد مستوى الوعي بآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية**، من خلال التساؤلات التالية:

– ما مستوى الوعي بآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية على المستوى المعرفي؟

– ما مستوى الوعي بآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية على المستوى المهاري؟

- **معرفة انعكاس مستوى الوعي على اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية**، من خلال التساؤلات التالية:

– هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك، والاتجاهات نحو تطبيق الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب؟.

– هل توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطي درجات الوعي بضوابط المواطنة الرقمية والاتجاهات نحو تطبيق الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب تُعزى إلى الخصائص الاجتماعية «الجنس، السن، السكن، الوظيفة، ودخل الأسرة، والحالة الاجتماعية، ومحل الإقامة، والتعليم» لعينة الدراسة؟.

– ما مدى الإسهام النسبي لكلٍ من الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها، وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك، وفقًا للخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة، في التنبؤ بالاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب؟.

ثانيًا: المواطنة في السياق الرقمي: قراءة مفاهيمية.

نشأت المواطنة كمفهوم وممارسة في سياق الديمقراطية المباشرة في أثينا إبَّان العصور القديمة، وما تلاها من عصور مختلفة، شهدت تطورات يدور رحاها فهمًا إلى حق الفرد في التمتع بالحد الأدنى من الأمان والرفاهية، والمشاركة إلى أقصى حد ممكن في الاستفادة، من التراث الاجتماعي، واتباع نمط حياة متحضرة وفقًا للمعايير السائدة في المجتمع (Marshall, 1977). ومنذ أواخر القرن العشرين أخذت المواطنة منحًا جديدًا في الممارسة والتطبيق في ظل تطور تكنولوجيا الرقمنة والاتصال، وإتاحة الشبكات الاجتماعية المجال أمام ممارسة المواطنة عبر الإنترنت؛ ليضاف إلي المفهوم بعد رقمي، وتصبح المواطنة الرقمية **Digital Citizenship** النموذج المتسق وطبيعة السياق الرقمي، في إشارة إلى بناء اجتماعيّ ينطوي على مفاهيم تطبيقيّة مبنيّة على المعايير السّلوكيّة في استخدام التّكنولوجيا الحديثة، عبر "مجموعة من قواعد السلوك والمعارف والمهارات والقيم التي ينبغي أن تتوفر لدى الأفراد في المجتمع

الرقمي، لتجعله متمكنًا من استخدام التقنية قادرًا على التعامل مع متطلبات ومهارات الوصول الرقمي" (Servaes, 2014).

وقد برز مفهوم المواطنة الرقمية، من خلال الحاجة الماسة إلى ضمان أن تكون التكنولوجيا المستخدمة عبر شبكات الإنترنت مقبولة من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، ويرجع الفضل في ظهور هذا المفهوم للمملكة المتحدة حيث بدأ التربويون في وضع إطار لتحديد ووقاية ومعالجة المواطنين من مخاطر الإنترنت، وظهرت هذه الجهود تحديدًا منذ عام ١٩٩٠م عندما قامت منظمات المجتمع المدني بالحديث حول مفهوم المواطنة الرقمية، كونها "العملية التي تهدف إلى فضاء إلكتروني آمن، وفهم كيفية إدارة ومشاركة المعلومات الشخصية مع الآخرين"(Villano, 2008: 47-51).

هذا، وقد تعددت رؤى النظر حول مفهوم المواطنة الرقمية؛ مما يدل على أنه ليس ثمة اتفاق من الناحية النظرية أو العملية على مفهوم موحد لها، تباينت منظوراتها، وفق تحليلنا في سياقات ثلاثة **(الفعل الرقمي، الفاعل الرقمي، الأدوات الرقمية)**. وتتحدد المواطنة الرقمية كفعل اجتماعي رقمي، وفق إطارين للفهم السوسيولوجي: **(الهوية والتفاعل الاجتماعي، الممارسة والمسؤولية الاجتماعية)**.

عُرفت المواطنة الرقمية بأنها إحدى سمات المدينة الرقمية (Vlaanderen, et al, 2020)، تختص بجوهرها على تهيئة أفراد المجتمع الفاعلين، ضمن معايير متطورة في استخدام التكنولوجيا، وبشكل واعٍ ومسؤول (Ribble,2014)، (Zhong,2016). وينظر إليها على أنها النموذج الأمثل للمواطنة في القرن الحالي؛ لأنها تعبر عن معايير السلوك الملائم والمقبول، ومدى التفاعل عبر الوسائل الإلكترونية بين الفرد والآخرين في المجتمع، في التعامل مع تطبيقات التكنولوجيا(Mossberger, et al, 2011: 149)، (Maughan,2017).

وعرفت المواطنة الرقمية، بأنها شكل من أشكال الهوية الاجتماعية يشترك فيها كافة أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الدين أو أسلوب الحياة، وتنطوي على عدد من الحقوق والواجبات، وتعد مجموعة من القواعد والضوابط والمعايير والمبادئ والأفكار التي يتم إتباعها لتحقيق الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا(Wang & Xing, 2018). وعرفها مارك برينسكي (Prensky, 2012) على أنها "الأخلاقيات والمعايير التي ينبغي أن يتملكها ويتحلى بها الفرد أثناء تفاعله مع غيره عند استخدامه للوسائط الرقمية مثل: البريد الإلكتروني، والمدونات الإلكترونية، شبكات التواصل الاجتماعي؛ كالفيس بوك، والتويتر، والواتس آب، وغيرها". وتأتي هذه المفاهيم في **إطار الهوية والتفاعل الاجتماعي**.

وفي إطار الممارسة والمسؤولية الاجتماعية، يمكننا أن نمايز مفاهيميًا بين **ممارسات السلوك الأمثل، وممارسات السلوك الآمن**. حيث عرفها ريبيل (Ribble, 2012: 149) (Ribble, 2011: 38-39) (Ribble, 2014: 88, 89)، بأنها "معايير السلوك الملائم والمسؤول المتعلق بالاستخدام الأمثل للتكنولوجيا". وعرفها بوكان، بأنها "قواعد السلوك المناسب، والمسؤول فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا" (Bolkan, 2014:21). وعرفها ليندسي، بأنها "كافة السلوكيات التي لا بد من أن يتعهد بها الفرد أثناء استخدامه للأدوات التكنولوجية، وما يتبعه من واجبات والتزامات داخل المجتمع الرقمي" (Lindsey,2015:16). هذا على مستوى **السلوك الأمثل**.

أما **ممارسات السلوك الآمن**، فتستند ممارسة المواطنة في ظل تكنولوجيا الاتصال والرقمنة انتقالًا من الاكتفاء بتأكيد استخدام هذه التكنولوجيا إلى أهمية اتباع مستخدميها سلوكًا آمنًا ومسؤولًا (Lisa, et al, 2016: 2064). وفهم كيفية إدارة المعلومات الشخصية بشكل آمن وبطرق مبتكرة والهام الآخرين للقيام بذلك (2010:

Yang & Chen,49). بالإضافة إلي تدعيم سبل الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، وإجراءات المسؤولية الرقمية لدى المواطنين (Lyons, 2012: 40).

وينسحب ما سبق من ممارسة على مستوى المواطن، **الفاعل الرقمي Digital Citizen**، الذي يستخدم التكنولوجيا بانتظام من أجل المشاركة في قضايا المجتمع، ويمتلك مهارات ومعرفة للتواصل بفاعلية مع الآخرين، كما أنه ينتج ويستهلك مضامين رقمية تتعلق بالمواطنة (Bombardelli, 2021: 818)، (Mossberger, et al, 2011: 149). وتستوجب مسؤوليات المواطنين الرقميين تجاه وطنهم، الموافقة على العيش وفقًا للمعايير التي يتفق عليها الأعضاء بشكل متبادل، كما يجب أن يساعد المستخدمون بعضهم بعضًا في تحديد كيفية استخدام التقنية بطريقة مناسبة في المجتمع الرقمي (Ribble, 2011: 36). وعلي المواطن الرقمي أن يطور من مهاراته ومعرفته لاستخدام الإنترنت والتقنيات الرقمية بشكل فعال (Klute,2017:3). ويمارس استخدام التكنولوجيا بضمير حي، ويوضح الاستخدام المسؤول للمعلومات، ويحافظ على موقف جيد للتفاعل باستخدام التكنولوجيا(Richards, 2010).

أما **الأدوات الرقمية**، فنقصد بها (تطبيقات الأنظمة الذكية ***Smart Electronics Applications***)، وتشير الأنظمة الذكية إلى الأجهزة أو البرامج التي تظهر درجة متقدمة من القدرات التحليلية أو المعرفية تحاكي القدرات البشرية، يمكن لهذه الأنظمة إدراك بيئتها، والتفكير، والتعلم من التجارب، واتخاذ القرارات، وحل المشكلات، تمامًا مثلما يفعل البشر. ويقصد بالتطبيقات الإلكترونية، البرامج التي تم تصميمها خصيصًا لتكون متوافقة مع الهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، والأجهزة المحمولة الأخرى، والتي من خلالها يتم الولوج إلى المجتمع الرقمي، وتحقيق التفاعل عبر سياقاته الافتراضية ***(VR)*** والمعززة ***(AR)***، وإنترنت الأشياء ***Internet (IOT)***

of Things عبر تطبيقات الاتصال والشبكات الاجتماعية، والتطبيقات الخدمية (الصحية والتعليمية، والمصرفية، والتسوق التجارى)، عبر أنظمة إدارة المحتوى ***Control Management System (CMS)***، وتطبيقات البحث الهرمي ***Heuristic Search***، والتعليم الآلي ***(ML)*** والعميق ***(DL)***، ومتصفحات الويب، وبرامج البريد الإلكتروني، والروبوت ورؤية الحاسب ***Robotics and Computer Vision*** وغيرها من إجراءات الأمن والمراقبة والتحكم بالكاميرات، والبصمات الرقمية وتحليل المحتوي الذكي، وأخيرًا الألعاب والمباريات ***Game Playing***.

ويساعد الاستخدام الواسع للأدوات الرقمية وتطبيقات الأنظمة الذكية على خلق مواطن رقمي ضمن مجتمع يتسم بالرقمنة، لهذا بات من الضروري وضع ضوابط ومعايير لضمان التأثير الإيجابي للتعامل الرقمي مع تلك التطبيقات؛ بهدف الحماية من مخاطر تطورها السريع في إطار الوعي بالمواطنة الرقمية والاستخدام الأخلاقي والمسؤول للتكنولوجيا (Truong-White, McLean, 2015:1-28). وتتحدد آليات الضبط الاجتماعي في السياق الرقمي علي مستويين، **المستوى الرسمي** في إطار (الحقوق والواجبات وفقًا للقوانين والتشريعات الرقمية)، وعلى **المستوى غير الرسمي** في إطار (إرشادات الاستخدام الأمثل والأمن للتطبيقات الرقمية)، وتتحدد قياسًا إجرائيًا في وفق النموذج النظري المقترح للدراسة، ونموذج ريبيل للمواطنة الرقمية.

وقراءتنا المفاهيمية تنبأ أن الوعي بالمواطنة الرقمية يتكون من ثلاثة جوانب رئيسة هي: **الجانب المعرفي** يهتم بالمعرفة والوعي بالعالم الرقمي ومكوناته، **والجانب المهاري** يعني بامتلاك الأفراد للمهارات اللازمة لاستخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها الرقمية، **والجانب القيمي** يؤكد على ضوابط ومعايير تجعل ممارسات التعامل مع المجتمع الافتراضي مقبولة اجتماعيًا، كما تسهم هذه الجوانب في تحقيق الإفادة المثلى

مـن التكنولوجيـا الرقميـة الحديثـة فـي التنميـة المسـتدامة، وبنـاء الاقتصـاد الرقمـي للمجتمعات، وفـي الوقت ذاتـه تجنـب مخاطرها وآثارها السلبية علـى الفرد والمجتمـع. وعليه، فثمة حاجة لبناء تلك المواطنة الرقمية، وفق مراحل أربع محددة (Ribble& Bailey, 2006): **أولًا: مرحلـة الـوعي** Consciousness: وتعنـى توسـيع مـدارك المواطنين بالوسائط الرقمية، وتجاوز الإحاطة بالمكونات المادية والبرمجية والمعارف الأساسية، انتقالاً لمرحلة تبصر الاستخدامات غير المرغوبة للتكنولوجيا وتطبيقاتها الذكيـة. و**ثانيًـا: مرحلـة الممارسـة الموجهـة** Guided Practice: وتعنـي تزويـد المواطنين بأدلة الاستخدام (الملائم، وغير الملائم، وتوقيت الاستخدام)، في سياق منـاخ يشجع على التفكير الناقد والاكتشاف. **وثالثًـا: مرحلـة النمذجـة وإعطـاء المثـل والقدوة** Modeling & Demonstration: وتعنى هذه المرحلة بتقديم نماذج إيجابية مثالية حـول كيفيـة اسـتخدام وسـائل التكنولوجيـا. **وأخيـرًا: مرحلـة التغذيـة الراجعـة وتحليـل السلوك** Feedback & Analysis: وفـي هذه المرحلة يتاح للمواطنين فرص مناقشة استخداماتهم للتقنيات الرقمية.

ثالثًا: المُنطلقات المَرجعية للدراسة:

فـي سياق علـم الاجتمـاع، ينبغـي أن تكون مساءلة المجتمـع الرقمـي فـي ضـوء أدواره البنائيـة، إذكاء لنواحي الإيجاب وتحجيم مخـاطره المتوقعـة، وجميعها رهن أدائـه للوظائف الظاهرة والكامنة كما ترد في النظرية الاجتماعية، **فالوظائف الظاهرة** هي تلك المخرجات المباشرة التـي يتوقعها الأفراد من المجتمـع الرقمـي، كأداء أدواره فـي التطبيـع الاجتمـاعي مـن خـلال نشـر الثقافـة وتعزيـز الـوعي، وتشـبيع الفـرد بـالقيم والتوقعـات الاجتماعية المرغوبة، وتهيئته للأدوار الاجتماعية المتوقعة. أما **الوظائف الكامنة؛** فهـي تلك التي تنجم من خلال طبيعة التفاعل مع النظام الرقمي بشكل عام، سواء من خـلال

التفاعل والفاعلية في المجتمع الرقمي، أو من خلال المفاهيم (غير المخططة) التي تنشأ نتيجة انتظام الفرد في الشبكات والعلاقات والتكوينات داخل النظام الرقمي. تكوين الآراء السائدة، والعمل والتأثر بمجموعات معينة، وتبنى وجهات نظر تعكس التفاعل داخل النظام كلها نتائج لتلك الوظائف الكامنة التي يؤديها ذلك النظام. وفي المجمل فإن قدرة النظام على أداء الوظائف الظاهرة والكامنة بطريقة تتفاعل مع حقيقة الواقع الاجتماعي هو الذي يُكسب أي نظام جدواه وقيمته الاجتماعية.

وتأسيس ما سبق، يؤكده السياق الاجتماعي عند دوركايم؛ إذ إن معنى الموضوعات لا يشتق من خصائص أساسية، وإنما من كونها رموزًا لإظهار جمعية المجتمع، فالسلوك لا يكمن في ذاته أو ذوات الإنسان، إنما في السياق الاجتماعي. ومن ثم فتفسير وجوده ينبغي أن يكون بالنظر إلى الوظيفة التي يؤديها أو الغاية التي يهدف إلى تحقيقها. ويتكون ذلك السياق الاجتماعي من المجتمع، أو من الضمير الجمعي الذي قد يكون هو الآخر أو يتضمن الآخر، ثم الإنسان الفرد، ثم البناء المعياري، والسلوك التنظيمي والأداتي الذي يؤديه الإنسان بهدف تحقيق غاية محددة (ليلة، ٢٠١٤: ٢٧٢، ٢٩٧). واستحكامًا لفهم موضوع الدراسة حاولنا تبني موديول **Module** نظري يقوم على مستويين للتحليل السوسيولوجي، منه الكلي **Macro** والوسطي **Miso** كموجه سوسيولوجي للدراسة.

ويرتهن المستوي الكلي للتحليل، بشرط الوعي الاجتماعي والثقافي، وجودًا وعدمًا؛ باعتبارهما غاية ووسيلة معًا لفهم طبيعة الأشياء وتحليلها، ومن ثم توظيفها بإرادة حرة من أجل تحقيق منفعة عامة أو خاصة أو درء خطر ما قد يُحدث ضررًا احتماليًا للذات أو للغير أو للمجتمع. وقياسًا على المواطنة الرقمية، وما يتشكل من ممارسات يقوم بها الأفراد عبر استخدامات تطبيقات الأنظمة الذكية في السياق الافتراضي، تعكس واقعهم الموضوعي قياسًا على حالة الوعي وصوره المتعددة

وتقسيماته اتفاقًا مع دوركايم، على أن الوعي على المستوى المعرفي لدى الفرد ينقسم إلى نوعين، وعي يومي (تطبيق)، ووعي نظري. ويُقصد بالوعي اليومي وعي ينشأ من الشروط التطبيقية للحياة الاجتماعية وفيه تعبر الحاجات والمطالب البشرية عن نفسها. ويُقصد بالوعي النظري وعي يطمح إلى التعبير عن جوهر الظواهر الاجتماعية. ويكمن الاختلاف بين هذين النوعين اليومي والنظري في أن الوعي الأول يبقى على سطح الظواهر دون أن تصل تعميماته إلى عمقها، ويحاول الثاني التعمق في جوهر الظواهر وكشف قوانين وجودها الفعلي وتطورها. ويدل استعراض التاريخ الاجتماعي أنه مع تغير الوجود الاجتماعي للناس يتغير أيضًا وعيهم الاجتماعي، والذي هو ليس دائمًا في علاقة سلبية مع الوجود، ولكن الوعي يؤثر تأثيرًا إيجابيًا وانعكاسيًا على الوجود الاجتماعي أيضًا (نعيم، ٢٠٠٦: ١٨٩، ١٩٠).

وتحقيق الوعي بالمواطنة الرقمية وآليات ضبطها بالسياق الرقمي، عبر ممارسات وتطبيقات الفاعلين الاجتماعيين رقميًا لا بد وأن تتكأ على منظور واعٍ أشار إليه بلومار (Bollmer, 2018:19-36) بوجود ثقافة رقمية واحدة، ولكنها ثقافات تعددية Plural، بحيث يمكن معها فهم التأثيرات الثقافية المتباينة لأجيال متباينة في السياق الرقمي. وفي سبيل فهم الثقافات الرقمية التعددية نحتاج إلى ثلاثية؛ **أولها:** يجب أن نعترف أن هناك العديد من الأحداث والسرديات التي تحدث في الواقع تلقي بظلالها على الثقافات الرقمية، فليس هناك انفصال بين الواقع والسياق الرقمي، **وثانيها:** يجب أن نعترف أن الوسائط الرقمية تعد في حد ذاتها بنية تحتية توفر الأسس التي يعمل بها الشباب ويعيشون على أساسها، بمعنى لا يمكن عزلها عن فهم الثقافة الواقعية للشباب بوجه خاص، **وثالثها:** يجب أن نضع في اعتبارنا أن هناك حوارًا مستمرًا بين الشباب ووسائل الاتصال ومواقع التواصل الرقمية.

وعليه؛ فالاستشعار بتأثيرات ومخاطر المجتمع الرقمي وتطبيقاته الذكية، لا بد وأن تأتي بوعي من سلوكيات الأفراد القانعين بأن المستقبل بات ضبابيًا غير واضح المعالم، ومليئًا بالتحديات التي تقتضي الإدراك الثقافي للمخاطرة بتعبير أولريش بيك (Beck, 2013: 183) عند تحليله لمجتمع المخاطرة **Risk Society** فلكل مجتمع نظرته وتقييمه للمخاطر التي تواجهه وكذا الدرجة التي يمنحها كل مجتمع للخطر، وتحليل السياق الرقمي يكشف مخاطر نوعية عند التطبيق والممارسة، ما يجعلنا بحاجة لنوع مغاير من الوعي والمسؤولية الاحترازية المشتركة، والهدف من ذلك هو تحديد الكيفية التي تتقاطع فيها مخاطر التكنولوجيا، وتحديد المسؤوليات الثقافية لكل فرد في المجتمع ومؤسساته حتى يمكن اتخاذ قرار بشأن سلوك أو قانون يحقق التغلب على أي اضطراب يمكن حدوثه بسبب انعكاسية التحديث التي فرضها المجتمع الرقمي على الأفراد، فمظاهر انعكاسية التحديث وما تحمله الثورة الرقمية يؤثر على الخصوصية الثقافية للأفراد والمجتمعات، وينال من هويتها الاجتماعية، وبذلك؛ فإن التحليل السيوسولوجى لأي ظاهرة لا بد وأن ينبع من السياق الاجتماعي والثقافي التي تتواجد فيه الظاهرة، وتقدير مخاطرها والوعي بها، وانعكاس ذلك على تخليق وجود اجتماعي احتوائي.

ويرتكز المستوي الوسطى للتحليل، على تبنى أنموذج نظري **Modeling** مستمدًا من (نظرية المسؤولية الاجتماعية، النظرية المعرفية، رأس المال الاجتماعي الافتراضي)، تأسس على ما يلي:

أ) **نظرية المسؤولية الاجتماعية للشباب:** المسؤولية الاجتماعية كمفهوم هي شعور الفرد نحو الجماعة التي يعيش فيها ويشاركها الحقوق والالتزامات من خلال سلوكياته مع مراعاة القيم والتقاليد وحلول المشاكل، وهي أيضًا استعداد الفرد للتعاون مع المجتمع والتفاعل معه بفاعلية ونشاط واتزان نحو الجماعة ومساعدة الآخرين (Dey,

2008:9). وتساعد مسؤولية الفرد نحو المجتمع في رفع قيم التكافل الاجتماعي والانتماء وتعميم مبدأ تكافؤ الفرص، والتكامل لتحسين نوعية الحياة. لذلك تنتج مسؤولية الفرد تجاه المجتمع من فهمه لدوره في تحقيق أهدافه وأداء أدواره المتوقعة تجاه الجماعة واهتمامه بها ومشاركته الإيجابية (Sihem, 2012: 3-10). ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن يقبل الأفراد القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنهم القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهمة للتعامل وضبط العلاقات مثل الصدق والموضوعية والتوازن والدقة. فلا شك وأن الالتزام الاجتماعي أحد أعمدة نظرية المسؤولية الاجتماعية؛ ومن بين أهم مبادئ نظرية المسؤولية الاجتماعية اهتمامها بالشأن العام، وانخراط القائمين عليها في القضايا التي تهم الجميع. بل إن كل المساعي الاجتماعية ليست أكثر من انعكاس لشعور الأفراد بمسؤوليتهم تجاه المجتمع، أو العالم الذي يعيشون فيه (Cooper & Lesser, 2021).

والمسؤولية كنظرية اجتماعية تعد تكوينًا ذاتيًا وإنتاجًا اجتماعيًا في الآن عينه؛ لكونها نتاج الظروف والمؤثرات الاجتماعية للفرد، وتشكل جملة مفاهيم وأفكار ومعلومات الفرد عن الجماعة ومعاييرها وقيمها وتمثل الرصيد التراكمي في إدراك الفرد عن الجماعة، كما تعبر عن درجة الاهتمام والفهم والمشاركة بدافع مسؤولية الفرد عن الجماعة أمام ذاته (Yarbro & Ventura, 2019: 5). وبناء عليه تتكون المسؤولية الاجتماعية من ثلاثة عناصر: **أولها، الاهتمام:** وهو شعور تجاه الجماعة بالارتباط والحرص على استمرارها وتماسكها وتقدمها وبلوغ أهدافها والخوف من الضعف والتفكك. **وثانيها، الفهم:** فهم الفرد للجماعة من خلال فهم عادات وقيم وأيديولوجية وثقافة الجماعة، وفهم المغزى الاجتماعي لأي فعل يصدر عن الفرد وإدراك آثار فعله وتصرفاته على الجماعة. **وآخرها، المشاركة:** أي اشتراك الفرد مع الآخرين بفهم لإشباع

الحاجات وحل المشاكل والوصول إلى الأهداف وتحقيق الاستمرار والرفاهية (Gallardo, et al: 2020).

ب) النظرية المعرفية: تشتمل بشكل مباشر على المعتقدات والأفكار والاتجاهات التي تعكس لدى الفرد ما يحدث في العالم الخارجي، حيث تأتي مشاكل الحياة نتيجة لسوء الفهم المعرفي أو المعتقدات أو إساءة فهم ما يحدث من حوله، لذلك تسعى النظرية المعرفية إلي تنمية وعى الأفراد وضرورة استبدال المعتقدات والسلوكيات التي تنعكس على تحسين الأداء (Dey, 2008:9). استنادًا إلى التفاعل المتبادل بين ما يفكر به الفرد، وبين ما يشعر به، وكيف يتصرف بأفعال تحدد مشاعره وسلوكياته تجاه المجتمع مستقبليًا. وتتحدد النظرية في منطلقات ثلاث هي (Elasouly, 2018): **أولًا:** المعرفة والوعي والمعلومات ليست نتاج تفاعل الإنسان مع الحياة بقدر ما تكون ناتجة عن فهمه لتلك الأحداث. **ثانيًا:** يتصرف الإنسان كرد فعل على المعلومات المعرفية للأحداث المجتمعية ويسعى لتفسيرها وإيجاد معناها. **وثالثًا:** التمثيل المعرفي لأفكار الفرد يؤثر على الأداء المجتمعي له سيما على الحقوق والواجبات.

ج) نظرية الرأسمال الاجتماعي في السياقات الافتراضية:

كان السياق الافتراضي، وإرهاصات التطور التكنولوجي والمعلوماتي، ومعايشته، مُمكنًا لعدد من الباحثين – (نان لين Nan Lin، أنيتا بلانشرد، Anita Blanchard، وتوم هورن Tom Horan) – للربط بين كل من الشبكات الاجتماعية الافتراضية وبين الرأسمال الاجتماعي، وبخاصة كتابات **نان لين**، مشيرًا إلى بزوغ عهد جديد في بناء وتنمية الرأسمال الاجتماعي خارج الحدود الزمانية والمكانية، وفي إطار أبنية افتراضية لها إمكانية الوصول الكوني الشامل للرأسمال الاجتماعي (Azarian,2001:216). هذا الفضاء المفتوح بحسب أفكاره يُمكن المستخدم من نسج شبكات وعلاقات وروابط

اجتماعية تتجاوز العديد من الحدود الجغرافية والسياسية، معتبرًا الشبكات الاجتماعية الافتراضية فضاءات تحمل في طياتها العديد من الموارد التي تمكن الفرد من الحصول على رأسمال اجتماعي وتنميته؛ متجاوزة العوائق التي تحول دون بنائه في سياقات سابقة، وما يتطلبه ذلك من الغوص والتعمق في بيانات بناء الشبكات في الفضاءات الكونية المفتوحة وفهم طريقة بنائها، وتعد أفكاره هي بمثابة مفتاح عن كيفية تفوق الرأسمال الاجتماعي على الرأسمال الشخصي في الأهمية والتأثير نظرًا؛ لإمكان المجتمع بالتوسع ليصبح مجتمعًا كونيًا عالميًا.

هذا، ويتأسس المجال الافتراضي عبر تفاعلات الإنترنت التي تشكل آلية التواصل لتحقيق رأس المال الاجتماعي الافتراضي، وذلك عبر عدد من السمات، منها ما طرحه **بلانشرد وهورن** حول **الارتباط المدني الافتراضي**، فهناك نوع من الارتباط المدني بين أفراد التفاعلات في السياقات الافتراضية، ويقصد به التحولات التي تحدث من السياقات الواقعية إلي السياقات الافتراضية والعكس. هذا ويؤسس الاشتراك في المجموعات المنظمة عبر الإنترنت ذات الأبعاد الاجتماعية علي عنصري، هما: **التبادل المعلوماتي والاعتماد المتبادل** من أجل تحليل الشبكات الاجتماعية. ولقد اعتبر **بلانشرد** أن فكرة تبادل المعلومات من محددات تشكل رأس المال الاجتماعي في سياقاته الافتراضية، حيث تطرح أوجه للتبادل الفاعل. ويتمثل الدعم الاجتماعي في الدعم الذي يستفيد به الفرد من خلال امتلاكه شبكة من العلاقات الاجتماعية عبر تفاعلات المجتمع الافتراضي وتحقيق منافع الواقع الافتراضي والمجتمع الواقعي (Blanchard & Horan, 1998).

ومن ثم ترتكز النظرية على أربعة افتراضات أساسية: **أولًا:** العلاقات الاجتماعية في سياقها الافتراضي إذا هدفت لتحقيق عوائد لأصحابها، فمن الضروري أن يسعى المستخدم إلى تواجد مكثف يأخذ منه وقتًا وجهدًا. ويعتبر هذا النوع من الرأسمال

الاجتماعي متحررًا زمانا ومكانًا. **ثانيًا:** الرأسمال الاجتماعي يعبر عن إجمالي الموارد التي يمتلكها الفرد نتيجة انضمامه لمجتمعات افتراضية، ويحتاج في إعادة إنتاجه إلى الكثير من الوقت والجهد كنظيره في المجتمع الواقعي ولو أن الجهد في هذه الفضاءات مرتبط بالجهد العقلي المعرفي لا الجسدي البدني. **ثالثًا:** الرأسمال الاجتماعي الافتراضي كنظيره الواقعي غير ملموس يتحرك بفعل القوة الرمزية التي تتمثل بشكل رمزي في المعلومة التي تعتبر أساس التفاعلات في السياقات الافتراضية. فضلاً عن أن الرأسمال الثقافي والمعرفي في حالته الذاتية إلزامي على مستوى التفاعلات الافتراضية فهو الضامن للمشاركة الواعية والفعالة للمستخدم، فالفضاء الافتراضي قائم بالأساس على المعلومة والتفاعلات في مستواها الافتراضي تحتاج إلي رأسمال بشري وثقافي ومعرفي (حفيان، وبصيص، ٢٠٢٠). **رابعًا:** لا جغرافية رأس المال الاجتماعي الافتراضي الفرضية الأساسية عند بوتنام Putnam لرأس المال الاجتماعي في سياقاته الواقعية تتبلور في مقولته كلما قلت تفاعلات الشبكات الاجتماعية الكثيفة، كلما قلت احتمالية تشكيل رأس المال الاجتماعي. ويربط هذا المنظور رأس المال بسياقاته الواقعية ذات الطابع الجغرافي والإطار الفيزيقي في التفاعل. إلا أن الإنترنت ساهم في تشكلات جديدة وشبكات اجتماعية يطلق عليها **بلانشرد** شبكات اجتماعية كثيفة. وفي خضم هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أن احتمالية تشكل رأس مال اجتماعي في المجتمع الافتراضي أمر يسير، وذلك لأن تفاعلات سياقاته لا تتم في إطار شبكة واحدة من العلاقات، ولكن هناك شبكات كثيفة من التفاعلات يمكن الاستفادة منها في تحقيق منافع شتى، مع الأخذ في الاعتبار أن العلاقات الشبكية من الممكن أن تسهم في خلق رأس المال الاجتماعي في سياقاته الافتراضية ترتبط باهتمامات المتفاعلين؛ وعليه، فالتحليلات النظرية المرتبطة بتنظير رأس المال الاجتماعي يجب أن تراعي

بعده الافتراضي في الشبكات الاجتماعية. وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد المنطلقات النظرية من خلال طرح نموذج نظري للدراسة، تظهر معالمه في الشكل (٢) التالي:

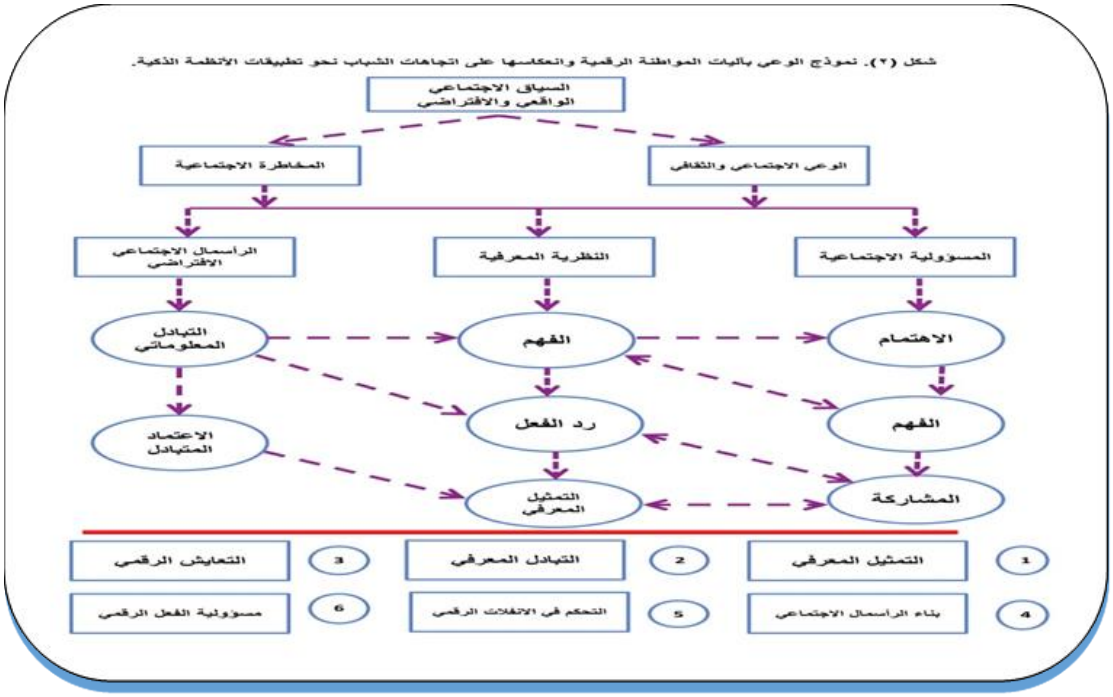

المصدر: من إعداد الدراسة.

**** النموذج النظري المقترح للدراسة: (التكنولوجية والمعرفة والمسؤولية) ركائز بناء المواطنة الرقمية.**

يفترض النموذج النظري للدراسة أن العلاقات الاجتماعية في المجال الافتراضي تنطلق على ثلاث ركائز هي: توفير المجال التكنولوجي للأوساط الرقمية التي تصنع شبكات اجتماع الذوات الرقمية الفاعلة. ويتوقف هذا على المعرفة بكمية ومقدار الموارد التي يمكن للفاعل الحصول عليها ونوعيتها وكذا فعاليتها، بغض النظر عن طبيعة الفاعل فردًا كان أو جماعة أو مجتمعًا. كما يتوقف على حجم البيانات

كمدخلات خام يتم تحويلها إلى معلومات تساعد في قراء وفهم مقاصد الفاعلين بشكل ينمى البقاء واستمرارية التواصل. شريطة وضع محددات وضوابط للحقوق والواجبات من أجل تنمية الشعور بالمسؤولية. فإذا تم توفير هذه الركائز الثلاث (التكنولوجية، المعرفة، المسؤولية) يمكننا استحكام عملية الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية، وفي ضوء هذا الطرح يمكن تحديد منطلقات النموذج النظري على النحو التالي:

- **التمثيل المعرفي للتحول الرقمي:** بمعنى أن أفكار الفرد حول آليات الضبط للمواطنة الرقمية يؤثر على الأداء المجتمعي له من خلال فهم وإدراك المعلومات التي تمثل وعيه بالحقوق والواجبات، وتنعكس على اتجاهاته نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المستقبل.
- **التبادل المعرفي الرقمي:** يساعد على تنمية الوعي لدى الفرد وتنمية الشعور بالمسؤولية من خلال الاستعداد للتعاون وتبادل الحقوق والواجبات بفاعلية ونشاط واتزان نحو تحقيق أهداف الجماعة ومساعدة الآخرين، والالتزام بآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية وتنمية قيم (الاهتمام والفهم والمشاركة).
- **التعايش الاجتماعي الرقمي:** تُعد الأنظمة الذكية في الفضاءات الافتراضية**Spaces Virtual**بمثابة أنظمة سوسيو تقنية **Socio - Technical** تقوم على مبدأ التشارك والمرونة وإتاحة التواصل التفاعلي والآني للفاعلين الاجتماعيين، بفضل ما توفره من ميزات تقنية متنوعة أهمها التعايش بين الأنساق التقنية والأنساق السوسيولوجية بشكل يضمن وصول الخدمات والتعاملات والشمول الرقمي أثناء تداول الحقوق والواجبات، وتجسيد الهويات في المواطنة الرقمية.
- **بناء الرأسمال الاجتماعي الرقمي:** يعتمد بشكل إلزامي على المزج بين الثقافي والمعرفي والبشرى في إتمام عملية المواطنة الرقمية كعملية اجتماعية تتطلب (حقوق وواجبات). حيث يتمثل الثقافي في تحديد آليات الضبط الرسمي وغير الرسمي

كمتطلبات اجتماعية لضمان التفاعل والمشاركة في المواطنة الرقمية، بينما يتمثل المعرفي في الفهم والإدراك والحصول المعلوماتي لإنتاج الوعي تجاه المخاطر التكنولوجية والتأهب والاستعداد لتطور الأنظمة الذكية، أما البشرى فيتمثل في الهويات والذوات الافتراضية المتوقع لها أن تشارك في المواطنة الرقمية بشكل إيجابى بما لديها من وعى وإدراك مسبق.

- **التحكم في الانفلات الرقمي:** لاستحكام وضبط المواطنة الرقمية كعملية اجتماعية لا بد من تنمية الوعي بالمسؤولية ورفع مستويات المعرفة وتأهيل الكوادر البشرية بشكل يتناسب مع أهمية الخدمة التي تقدمها هذه الأنظمة من أجل المشاركة بنشاط ومسؤولية أثناء تفعيلها.
- **مسؤولية الفعل الرقمي وانعكاسه على البناء الواقعي:** تتحدد أهداف الأنظمة الذكية في المجال الافتراضي في ضبط التعاملات وتحديد المسؤوليات من خلال الحرمان من الحقوق كلما وجدت خروقات للواجبات أو تجاوز للمسؤوليات المحددة، بمعنى انعكاس مستوى التزام الفعل الرقمي على درجة نيل الحقوق في البناء الواقعي كأحد أهم طرق السيطرة والضبط الاجتماعي لعملية المواطنة الرقمية. فالضبط المجتمعي أصبح انعكاس للأداء الرقمي الذي بات مرهون بالمسؤولية والالتزام نحو الحقوق والواجبات.

مما سبق **ثَمة مفردات مفاهيمية للنموذج** المقترح تتمثل في: (التمثيل المعرفي– التبادل المعرفي – التعايش الرقمي السوسيولوجي – الانفلات الرقمي – مسؤولية الفعل الرقمي). وعليه، سوف تتبنى الدراسة هذه المفاهيم، وتلك المنطلقات النظرية في تحديد آليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية، وكذلك الاتجاه نحو تقنيات الأنظمة الذكية.

رابعًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(٤-١) المنهجية والأسلوب:

اعتمدت الدراسة في بحثها لمستوى الوعي بآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية وانعكاسه على اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية، على المنهج العلمي بأسلوبه الوصفي التحليلي **Analytical Descriptive**، يوضح الأول وصفًا كيف تبدو البيانات، بينما يفحص الثاني تحليلًا السبب والنتيجة، بحثًا في أسئلة "ماذا؟"، و"كيف؟"، و"لماذا؟"، عملًا على إثبات أو دحض الفرضيات التي تنطلق منها الدراسة، وإحصاء ذلك وصفًا واستدلالًا، وتقدير مستويات الوعي بدرجات مختلفة من الاحتمالية، بما يرجح أن تكون التنبؤات والاستنتاجات صحيحة وقابلة للتعميم.

(٤-٢) طرق وأدوات الدراسة:

تعد الدراسة من النوع الاستطلاعي **Exploratory Research** وعليه، يكون المسح الاجتماعي بالعينة **Social Sample Survey** مناسبًا لأغراضها من أجل استطلاع رأي الشباب المصري حول موضوع الدراسة ومتغيراته الأساسية. عبر تصميم أداة قياس استطلاعي **Measured Survey**، مستعانًا بدليل دلفى **للخبراء Delphi Technique** بعدد فردي ٩ خبراء عبر ثلاث مراحل للتطبيق، وتمت صياغته وفق تدرجات ليكرت **Likert Scale** متضمنًا بندًا للبيانات الأولية، وثلاثة محاور أساسية، **أولها** يدور حول الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية، **والثاني** يدور حول مستوى الوعي بأبعاد تسعة للمواطنة الرقمية وآليات الضبط الاجتماعي. **وآخرها** يدور حول اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية. ولاعتبارات منهجية*، تم

*) تتحدد بدائل القياس حول عدم تضمين نقطة المنتصف (محايد)، بالقياس الرباعي خشية الانحياز للمقبول اجتماعيًا، لا سيما أن المبحوث في حاجة لتكوين رأى قطعى يكشف عن مدى توافر البعد لديه أم لا

تقدير درجات القياس للمحور الأول والثاني، وفقًا لبدائل القياس الرباعي (**4- Scale**)، في حين تم تقدير القياس للمحور الثالث وفقًا لبدائل القياس الخماسي (**5- Scale**)، علي الترتيب التنازلي.

وتم تحليل البيانات المتحصلة ميدانيًا من خلال معالجات الإحصاء الوصفي، كـ (التكرار، والنسب المئوية، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الالتواء). ومعالجات الإحصاء الاستدلالي، كمعاملات الارتباطCorrelation Coefficients ، والثبات بطريقتي (ألفا- كرونباخ، والتجزئة النصفية) باستخدام «سبيرمان/ براون- جتمان». وللكشف عن دلالة الفروق تم الاستعانة باختبار«T-Test» للعينات المُستقلَّة، وتحليل التباين الأحادي One -Way ANOVA. فضلًا عن تحليل الانحدار المُتعدد المُتدرج Step Regression Analysis للكشف عن الإسهام النسبي لكلٍ من الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها، وممارستها بمسئولية ووعي وإدراك، وفقًا لـ (الجنس، السن، التعليم، العمل، دخل الأسرة، محل الإقامة، السكن، والحالة الاجتماعية) في درجات الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية.

(٤-٢-١) ثبات الأداة (المقياس):

قامت الدراسة بحساب ثبات درجات المقياس ككل **Scale's Reliability** بطريقتي (ألفا- كرونباخ، والتجزئة النصفية) باستخدام معادلة «سبيرمان/ براون»، ومعادلة «جتمان» وكانت قيم معامل الثبات كما هو موضح بـ الجدول (٢) التالي:

بدرجات مختلفة. أما في حال بحث الاتجاهات تتحدد بدائل القياس بتضمين نقطة المنتصف (محايد) قياسًا خماسيًا، تفاديًا لخفض معدل عدم الاستجابة، وتحقيق الحياد الموضوعي، تأشيرًا لقيمة أو اعتقاد ما، وقياسًا دون أبعاد فكان الأكثر ملاءمة (Chyung et al., 2017:15-23).

جدول (٢). قيم معاملات ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية (ن=٥٧٣).

المحاور	الأبعاد / الدرجة الكلية	قيمة ألفا كرونباخ	معامل ثبات «سبيرمان/ براون»	معامل الثبات بطريقة «التجزئة النصفية» «جتمان»
المحور الأول	الثقافة الرقمية	٠.٩١٠	٠.٨٥٨**	٠.٨٤٢**
	الاتصال الرقمي	٠.٨٦٤**	٠.٨٣٢**	٠.٨٣٢**
	التجارة الرقمية	٠.٨٥٧**	٠.٨٥٦**	٠.٨٥٦**
	الوصول الرقمي «الإتاحة»	٠.٨٧٦**	٠.٨٢٤**	٠.٨٢٣**
	معايير السلوك الرقمي	٠.٧٤٤**	٠.٧٣٧**	٠.٧٣٥**
	القوانين الرقمية	٠.٨٥٦**	٠.٨٣٧**	٠.٨٣٢**
	الحقوق والمسئوليات	٠.٩٣٥**	٠.٩٠١**	٠.٨٩٤**
	الصحة والسلامة الرقمية	٠.٨٥٥**	٠.٧٨٨**	٠.٧٨٨**
	الأمن الرقمي	٠.٨٧٩**	٠.٨٣٢**	٠.٨١٥**
	الدرجة الكلية	٠.٩٦٧**	٠.٧١٨**	٠.٧٠٠**
المحور الثاني	الدرجة الكلية	٠.٨٦٧**	٠.٨٤٨**	٠.٨٤٨**

**دالة عند مستوى (٠,٠١)

يتضح من الجدول (٢) السابق ارتفاع نسبة معامل ألفا كرونباخ لأبعاد المقياس والدرجة الكلية حيث تتراوح معاملات الثبات ما بين (٠.٧٤٤ و٠.٩٦٧)، وارتفاع قيم معاملات الثبات للأبعاد والدرجة الكلية له باستخدام معادلة «سبيرمان-براون» حيث تتراوح معاملات الثبات ما بين (٠.٧١٨ و٠.٩٠١)، وارتفاع قيم معاملات الثبات للأبعاد والدرجة الكلية له باستخدام معادلة «جتمان» حيث تتراوح معاملات الثبات ما بين (٠.٧٠٠ و٠.٨٩٤)، وجميعها قيم معاملات ثبات مرتفعة، ودالة عند مستوى (٠.٠١) مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بنسبة ثبات عالية.

(٤-٢-٢) الاتساق الداخلي:

قامت الدراسة باستخدام الاتساق الداخلي كمؤشر لمعرفة مدى استقرار واتساق المقياس من خلال قيم معاملات ارتباط درجات مفردات المقياس بمجموع أبعاده المختلفة، وقيم معاملات ارتباط درجات الأبعاد بالدرجة الكلية للمقياس كما يوضح الجدول (٣) التالي:

جدول (٣). قيم معاملات ارتباط درجات مفردات الاستبيان مع مجموع درجات الأبعاد المختلفة والدرجة الكلية للمقياس.

مستوى الوعي بأبعاد المواطنة الرقمية «آليات الضبط»																			
رقم المفردة	معامل الارتباط باليعد الأول	رقم المفردة	معامل الارتباط بالبعد الثاني	رقم المفردة	معامل الارتباط بالبعد الرابع	رقم المفردة	معامل الارتباط بالبعد السادس	رقم المفردة	معامل الارتباط بالبعد السابع	رقم المفردة	معامل الارتباط بالبعد التاسع
٨	٠,٥٩٦**	٢٥	٠,٧٧٣**	٣٩	٠,٦٦٥**	٥٥	٠,٧١٠**	٦١	٠,٧٣٣**	٨٤	٠,٦٣٩**
٩	٠,٦٣٥**	٢٦	٠,٦٦٩**	٤٠	٠,٧٠٦**	٥٦	٠,٧٤٧**	٦٢	٠,٨٢٨**	٨٥	٠,٦٧٤**
١٠	٠,٦٤٥**	٢٧	٠,٧٦١**	٤١	٠,٨٢٥**	٥٧	٠,٧٦٨**	٦٣	٠,٧٦٤**	٨٦	٠,٧٦٤**
١١	٠,٦٤١**	٢٨	٠,٨١٢**	٤٢	٠,٨٣١**	٥٨	٠,٧٦٩**	٦٤	٠,٧١٩**	٨٧	٠,٧٢١**
١٢	٠,٧٧٨**	٢٩	٠,٨٠٨**	٤٣	٠,٧٨١**	٥٩	٠,٧٨٩**	٦٥	٠,٦٣٩**	٨٨	٠,٧٦٢**
١٣	٠,٧٧١**	٣٠	٠,٨٣٢**	٤٤	٠,٦٣٥**	٦٠	٠,٨١٢**	٦٦	٠,٧٩٦**	٨٩	٠,٧٢٤**
١٤	٠,٦٤٥**	رقم المفردة	معامل الارتباط بالبعد الثالث	٤٥	٠,٧٤١**	رقم المفردة	معامل الارتباط بالبعد الثامن	٦٧	٠,٧٣٢**	٩٠	٠,٧٧٠**
١٥	٠,٦٧٠**	٣١	٠,٧٤٥**	٤٦	٠,٦٩٨**	٧٤	٠,٦٢٨**	٦٨	٠,٧٨٧**	٩١	٠,٧٢٨**
١٦	٠,٦٧٧**	٣٢	٠,٧٣١**	رقم المفردة	معامل الارتباط بالبعد الخامس	٧٥	٠,٦٩٢**	٦٩	٠,٦٩٩**	٩٢	٠,٧٢٤**
١٧	٠,٦٢١**	٣٣	٠,٦٩٥**	٤٧	٠,٦٢٨**	٧٦	٠,٦٨٧**	٧٠	٠,٨٠٧**		
١٨	٠,٦٦٨**	٣٤	٠,٦٧٧**	٤٨	٠,٦٩١**	٧٧	٠,٦٢٦**	٧١	٠,٨٠٥**		
١٩	٠,٥٠٧**	٣٥	٠,٧٥٤**	٤٩	٠,٥١٢**	٧٨	٠,٧٢٦**	٧٢	٠,٧٨٠**		
٢٠	٠,٦٥٤**	٣٦	٠,٥٥٢**	٥٠	٠,٥٦٠**	٧٩	٠,٧١٥**	٧٣	٠,٧٤٩**		
٢١	٠,٦٩٦**	٣٧	٠,٧٣١**	٥١	٠,٥٨١**	٨٠	٠,٦٨٠**				
٢٢	٠,٦٥٤**	٣٨	٠,٧٥٨**	٥٢	٠,٦٩٠**	٨١	٠,٧٢٥**				
٢٣	٠,٤٦٨**			٥٣	٠,٧٠٠**	٨٢	٠,٦٩٨**				
٢٤	٠,٥٤٧**			٥٤	٠,٧٠٦**	٨٣	٠,٥٤٧**				
الدرجة الكلية	٠,٩٩١**										

اتجاهات الشباب نحو تطبيق الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية										
رقم المفردة	٩٣	٩٤		٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	الدرجة الكلية		
معامل الارتباط	٠,٧٤٩**	٠,٧٩٥**	٠,٧٨٣**	٠,٧٧٩**	٠,٧٩٠**	٠,٧٥٧**	٠,٦١١**			

يتضح من الجدول (٣) السابق أن قيم معاملات ارتباط درجات المفردات بمجموع درجات الأبعاد التي تنتمي إليها تتراوح ما بين (٠.٥٠٧) و(٠.٨٣٢) وجميعها قيم دالة عند مستوى (٠.٠١)، كما أن قيم معاملات ارتباط درجات الأبعاد والمجموع الكلي للمقياس تتراوح ما بين (٠.٦١١) و(٠.٩٩١) وجميعها قيم دالة عند مستوى (٠.٠١)، مما يُعد مؤشر على اتساق المفردات والأبعاد.

(٤-٣) مجالات وحدود الدراسة:

استهدفت الدراسة المجتمع المصري في عموميته ليكون نطاق مكاني لها، بالتطبيق على عينة غرضيه غير احتمالية Non-Probability Purposive Sample من الشباب المصري تحددت في جيلين (جيل Y)، و(جيل Z *)، باعتبارهما أكثر الأجيال تبنيًا وتماهيًا مع التكنولوجيا المتجددة، ولاعتبارات تتعلق بزوايا الرؤية المطلوب الوقوف عندها وبحث اتجاهاتها، وتفاعلها مع الأنظمة الذكية. وقد تم تخصيص تقنية الاختيار بالاستعمال عبر الإنترنت والمعاينة الرقمية Digital Sampling لما تتيحه من عدم وجود قيود جغرافية عند التطبيق وحدود الدراسة مكانيًا. وتخصيصًا بالاعتماد على المعاينة الاعتراضية أو النوافذ المنبثقة /Intercept Pop-up Sampling عبر تجنيد المستجيبين من خلال دعوتهم -بشكل عشوائي أو منتظم- لإتباع رابط استطلاع Google Form تم وضعه على صفحة ويب أو عبر

---

*) **جيل واي (Generation Y) أو ما يعرف بجيل الألفية Millennials وهو مصطلح مستخدم لوصف الفئات السكانية التي تتكون من الأشخاص الذين ولدوا في الفترة بين عامي (١٩٨١-١٩٩٦)، وتتراوح أعماهم بين (٢٧ و ٤٢ سنة)، ويعرف بالجيل العالمي الأول الذي نشأ في عصر الإنترنت والأجهزة المحمولة، ووسائل الإعلام الاجتماعية (Goldberg, 2020). أما جيل زد (Generation Z)، فيمثل المجموعة الديموجرافية التي تلى جيل الألفية، وتسبق جيل ألفا جمعًا للأشخاص الذين ولدوا في الفترة بين عامي (١٩٩٧-٢٠١٢)، وتتراوح أعمارهم بين (١٨ و٢٦ سنة)، وأكثر انغماسًا بالتكنولوجيا والعالم الافتراضي، ويعيشون في عمق الابتكارات التقنية، ولهذا السبب كثيرًا ما يطلق على الجيلين معًا المواطنون الرقميون Digital Natives، على الرغم من أنهم ليسوا بالضرورة متعلمين رقميًا (Dimok, 2019).**

بريد إلكتروني أو في مكان تواصلي آخر حيث من المحتمل أن يلاحظه الأفراد المستهدفون بالدراسة (Fricker, 2017: 162-183). وقد راعينا في عينة الدراسة التمثيل النسبي للمجتمع الأصلي، وتوافر عامل التمكين التقني والمادي للعينة عبر الإنترنت، ومدة عرض الاستطلاع متجاوزًا الشهرين ونصف، وصولًا لدرجة من التشبع الموضوعي والبياني (O'Reilly & Parker, 2013: 190-197). متحصلًا على عينة قوامها (٥٧٣) مفردة من الشباب المصري، وجاءت خصائصها الاجتماعية على النحو الوارد في الجدول (٤) التالي:

جدول (٤). الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة (ن= ٥٧٣).

م	الخصائص الاجتماعية	الفئة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
١	الجنس	ذكر	١٢٧	% ٢٢,٢	١,٧٨	٠,٤١٦	-١,٣٤٤
		أنثى	٤٤٦	% ٧٧,٨			
٢	السن	١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة	٤١٢	% ٧١,٩	١,٢٨	٠,٤٥٠	٠,٩٧٧
		٢٥ إلى اقل من ٤٥ سنة	١٦١	% ٢٨,١			
٣	التعليم	أقل من المتوسط	١	% ٠,٢	٣,٢٤	٠,٤٦١	٠,٦٣٧
		متوسط فوق المتوسط	٦	% ١			
		جامعي	٤٢٢	% ٧٣,٦			
		فوق جامعي	١٤٤	% ٢٥,١			
٤	الوظيفة	طالب	٣٨١	% ٦٦,٥	١,٥٧	٠,٨٤٥	٠,٩٥١
		خريج	٥٨	% ١٠,١			
		يعمل	١٣٤	% ٢٣,٤			
٥	دخل الأسرة	٢٥٠٠ :٥٠٠٠	٢٩٠	% ٥٠,٦	١,٦٦	٠,٧٤٨	٠,٦٤٣
		٥٠٠٠ :١٠٠٠٠	١٨٧	% ٣٢,٦			
		١٠٠٠٠ فأكثر	٩٦	% ١٦,٨			
٦	محل الإقامة	المدينة	٤١٧	٧٢,٨	١,٤٥	٠,٧٨٠	١,٣٠٣
		مركز حضري	٥٣	% ٩,٢			
		الريف	١٠٣	% ١٨			
٧	السكن	تمليك	٤٣٧	% ٧٦,٣	١,٢٤	٠,٤٢٦	١,٢٣٨
		إيجار	١٣٦	% ٢٣,٧			
٨	الحالة الاجتماعية	متزوج	١١٨	% ٢٠,٦	١,٨٣	٠,٤٦٨	-٠,٣٢٣
		أعزب	٤٣٧	% ٧٦,٣			
		مطلق	١٦	% ٢,٨			
		أرمل	٢	% ٠,٣			

ويوضح الجدول (٤) السابق، توزيع مفردات العينة وفقًا للخصائص الاجتماعية، وذلك من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء، ومن حيث الجنس بلغت نسبة الإناث (٧٧.٨٪) في مقابل (٢٢.٢٪) للذكور. ومن حيث المستوي العمري جاءت النسبة الأعلى بين فئة العمر (١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة) بنسبة (٧١.٩٪)، تلتها فئة العمر (٢٥ إلي أقل من ٤٥ سنة) بنسبة (٢٨.١٪). أما المستوي التعليمي لعينة الدراسة فجاء معدله الأعلى بين الحاصلين على التعليم الجامعي بنسبة (٧٣.٦٪) ثلاثة أرباع العينة تقريبًا، ثم التعليم فوق الجامعي بنسبة (٢٥.١٪) ربع العينة تقريبًا. ومن حيث العمل جاءت النسبة الأعلى بين الطلاب والخريجين غير العاملين بنسبة (٦٦.٥٪) للأولى و(١٠.١٪) للثانية، ليشكلا معًا ثلاثة أرباع العينة من غير العاملين، في حين بلغت نسبة العاملين ثلاثة أرباع العينة تقريبًا بنسبة (٢٣.٤٪). وفيما يتعلق بدخل الأسرة جاءت شريحة الدخل (٢٥٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠ جنيه) بالنسبة الأعلى نصف العينة تقريبًا مقدرة بـ (٥٠.٦٪)، تلتها شريحة الدخل من (٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠٠ جنيه) بنسبة (٣٢.٦٪)، ثم شريحة الدخل (١٠٠٠٠ جنيه فأكثر) بنسبة (١٦.٨٪). أما من حيث محل الإقامة جاء قاطني المدينة في الترتيب الأول بما يقارب ثلاثة أرباع العينة بنسبة (٧٢.٨٪)، ثم قاطني الريف بنسبة (١٨٪)، وأخيرًا قاطني المراكز الحضرية بنسبة (٩.٢٪). وفيما يتعلق بالسكن جاءت ثلاثة أرباع العينة تقريبًا ممن يعيشون بمسكن (تمليك) بنسبة (٧٦.٣٪)، في حين جاء الربع المتبقي ممن يعيشون بمسكن (مستأجر) بنسبة (٢٣.٧٪). وتباينت الحالة الاجتماعية للعينة بين ثلاثة أرباع تقريبًا من (العزاب) بنسبة (٧٦.٣٪)، في حين جاءت نسبة المتزوجين (٢٠.٦٪)، ونسبة أقل للمطلقين تساوي (٢.٨٪). ودلالات ما سبق ينبئ عن عينة متنوعة من حيث الجنس، وإن جاءت الأغلبية للإناث ومدى اهتمامهم وموضوع الدراسة، وتركز فئتي العمر بين

جيلي (Z & Y) بغلبة جيل (Z) باعتبارها الأكثر إلمامًا واستخدامًا للتكنولوجيا والأنظمة الذكية. فضلًا عن مستوى تعليمي عالٍ (جامعي وما تلاه)، مؤشرًا افتراضيًا لارتفاع نسبة الوعي بما ينعكس على مدى توجههم نحو الأنظمة الذكية. وحالة وظيفية ملاءمة وحالة الجيل الحالي بين ثلاثة أرباع لا تعمل أو في انتظار الفرصة الملاءمة للعمل، وربع يعمل بالفعل. هذا مع اتساق الحالة الاقتصادية ودخل الأسرة مع ظروف المجتمع المصري، ووقوع غالبها بنسبة النصف تقريبًا في شريحة الدخل الأولى (أقل من ٥٠٠٠ جنيه). وتركز محل إقامة العينة بين الحضر والمراكز الحضرية بالمعدل الأعلى؛ بحكم توافر البنية التحتية الداعمة لعمليات الاتصال الإلكتروني وخدمات الإنترنت، علي حساب ضعفها في المناطق الريفية. فضلًا عن استقرار عينة الدراسة بالسكن في ملكية خاصة. وتباين الحالة الاجتماعية بين فئة أعلى من العزاب، ونسبة من المتزوجين تقترب من الربع، اتساقًا مع طبيعة المرحلة العمرية للعينة. ودلالات ما سبق من خصائص اجتماعية يقترب والتمثيل الفعلى للواقع الاجتماعي لعينة ومجتمع الدراسة.

خامسًا: نتائج الدراسة وتحليلها:

قياسًا لمستوى الوعي وآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية، والقدرة على التعاطي معها بطريقة مسؤولة وفعالة وأخلاقية، وانعكاس ذلك على اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية، تأتي النتائج وصفًا وتحليلًا بناء على منهج التحليل البنائي ببعديه الكيفي والكمي، على النحو التالي:

(٥-١) التحليل البنائي الكيفي للدراسة:

آليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية في ضوء النموذج النظري المقترح، ونموذج ريبل للمواطنة الرقمية المتمثل في تسعة عناصر، كالتالي:

م	قضايا الموديول النظري للدراسة	مؤشرات القياس بالاعتماد على عناصر موديول ريبيل للمواطنة الرقمية
١	التمثيل المعرفي الرقمي	بالإتاحة الرقمية – بالقوانين الرقمية
٢	التداول المعرفي الرقمي	بضوابط الاتصال والتواصل الرقمي – ضوابط التجارة الرقمية
٣	بناء رأسمال اجتماعي افتراضي	من خلال انتشار الثقافة الرقمية
٤	التعايش الاجتماعي الرقمي	بالالتزام بالحقوق والمسؤوليات الرقمية – ممارسة الإتيكيت الرقمي
٥	التحكم في الانفلات الرقمي	بتوفير الأمن الرقمي
٦	مسؤولية الفعل الرقمي تنعكس على البناء المجتمعي	بتحقيق الصحة والسلامة الرقمية

أ) **التمثيل المعرفى للتحول الرقمي:** يتم تحقيقه من خلال معرفة ضوابط الإتاحة الرقمية والقوانين الرقمية.

١ – **ضوابط الإتاحة الرقمية Digital Access:** وتقوم على توفير الحقوق الرقمية المتساوية ودعم الوصول الإلكتروني على اختلاف المكان، وتوفير البنية التحتية بالتساوي بين جميع المستخدمين، ويعد توفيرها آنيًا أولي أولويات المجتمع تماشيًا إستراتيجية الدولة لتحقيق التحول الرقمي، ورؤية مصر ٢٠٣٠، ويمكن قياسها عبر مؤشرات بناء مصر الرقمية على ثلاثة محاور أساسية، **أولها: التحول الرقمي** عن طريق إتاحة المعاملات الحكومية والمعلومات، وتقديم الخدمات بأقل تكلفة، وبصورة أسرع وأبسط عبر منصة "مصر الرقمية"، وربط الأداء الحكومي بالوزارات والجهات الحكومية بالأنظمة الرقمية لتحسين بيئة العمل، وتوفير الدعم لعملية صناعة واتخاذ القرار في المجتمع. **وثانيها: المهارات والوظائف الرقمية،** وعليه تقوم الدولة بتوفير التدريب وبناء القدرات لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك طلاب المدارس والجامعات

والخريجين والمهنيين والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، وتنمية المهارات والخبرات ذات الصلة بتكنولوجيا الاتصال. **وأخيرًا محور الإبداع الرقمي**، وعليه تسعي الدولة إلى بناء نظام بيئي يهدف إلى تشجيع ريادة الأعمال وتحفيز الإبداع، وتعزيز البحث والتطوير والإبتكار وريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ساهم تطوير البنية التحتية للإنترنت في ارتفاع ترتيب متوسط سرعة الإنترنت الثابت إلى ٤٦ ميجابت/ ث في عام ٢٠٢٢، مقارنةً بمتوسط سرعة ٦.٥ ميجابت/ ث في عام ٢٠١٩، والتي كانت تشغل فيه مصر المركز ٤٠ على مستوى القارة آنذاك. وهذه الجهود ساهمت في تضاعف متوسط سرعات الإنترنت الثابت نحو ٨ مرات خلال ٣ سنوات، كما ساهمت في دعم قدرة البنية التحتية على استيعاب الزيادة غير المسبوقة في حركة مرور البيانات وتسريع وتيرة التحول الرقمي. فضلًا عن إحلال الكابلات النحاسية بإنشاء شبكة جديدة من كابلات الألياف الضوئية لربط ٣٣٠٠٠ مبنى حكومي في جميع أنحاء البلاد ضمن شبكة الألياف الضوئية، لزيادة سرعة الاتصال وتقديم خدمة أكثر مرونة (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٢٢). وتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت في مصر ٨٠.٧٥ مليون مستخدم يمثلون نسبة ٧٢.٢٪ من مجموع السكان المقدر بـ ١١١.٨ مليون نسمة (KEMP, 2023).

٢- **القوانين والتشريعات الرقمية Digital Law:** تتعاون وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع القطاعات الأخرى لإصلاح البيئة التشريعية من خلال اقتراح عدد من القوانين المنظمة لهذا القطاع. حيث تم سن قانون الجرائم الإلكترونية وقوانين الملكية الفكرية وحماية المستهلك وقانون التوقيع الإلكتروني. وقانون حماية البيانات الشخصية، والذي يتماشى مع القوانين الدولية والقواعد العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي **(GDPR)** وصدرت كذلك اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات

(وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٢٢). ورغم هذه الإتاحة لا تزال الفجوة الرقمية قائمة بمصر رصدًا عبر دراسة حديثة (سلومة، ٢٠٢٥: ٢٧)، من خلال الاعتماد على مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات وذلك من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية تمثلت في: (النفاذ، واستخدام، ومهارات) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أظهرت النتائج أن النساء لديهم فجوة رقمية أعلى وذلك بالمقارنة بنظائرهم من الرجال، كما كان هناك فجوة بين المناطق الريفية والحضرية داخل الدولة سواء من حيث النفاذ، أو الاستخدام. هذا بالإضافة إلى وجود فجوة رقمية بين مصر ودول العالم في مؤشرات الاستخدام والمهارات وليس النفاذ، مما يعني أن مصر استطاعت أن تبنى بنية تحتية قوية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساعدتها في تحقيق معدلات نفاذ تكاد تصل للمعدلات العالمية، بل وتفوقت عليها في بعض مؤشرات النفاذ، وهذا يعني أن الفجوة الرقمية في مصر ليست بسبب عدم التوافر المادي للأجهزة والتكنولوجيا والإنترنت، لكن لهذه الفجوة أبعاد أخرى منها أبعاد اقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، وثقافية.

ب) **التداول المعرفى الرقمي:** يضم ضوابط الاتصال والتواصل، وضوابط التجارة الرقمية.

٣- **ضوابط الاتصال والتواصل الرقمي Digital Communication:** وهي عمليات التبادل الرقمي بين المرسل والمستقبل، وتصنف إلى الإتصال المتزامن: كإرسال الرسائل ويتضمن ردودًا فردية، والإتصال غير المتزامن، ويشمل استقبال المعلومات كالنصوص والأصوات. عبر الوسائط الرقمية التى يتفاعل بها الناس فيما بينهم، مثل: تطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، والبريد الإلكتروني، والمدونات الإلكترونية، شبكات التواصل الاجتماعي؛ كالفيس بوك، والتويتر، والواتس آب، وغيرها". وتتسم السياسات الرقمية في مصر بأنها متبادلة على أساس المشاركة بين مختلف الجهات الفاعلة

الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الفنية، وبناء تطبيقات متخصصة لكل وزارة أو وكالة لرقمنة الأنشطة والخدمات المقدمة للمواطنين. وعليه، أطلقت الدولة المصرية "منصة مصر الرقمية" فى يوليو ٢٠٢٠، وتتيح هذه المنصة للمواطن ١٦٥ خدمة حكومية رقمية مؤتمنة بالكامل. والمستهدف ٥٢٣ خدمة بنهاية العام ٢٠٢٣، بالإضافة إلى توسع الدولة فى مجال المدفوعات الرقمية من خلال المحافظ الإلكترونية.

٤- ضوابط التجارة الرقمية Digital Commerce: ويقصد بها سلامة المستهلك في عملية البيع والشراء إلكترونيًا حيث لا بد من تعليم وإعداد الأجيال ليتفاعلوا بأساليب سليمة مع الاقتصاد الرقمي: من خلال التأكد من مصداقية وموثوقية الموقع التجاري والتأكد من أمان الموقع من خلال البحث عن رمز http:// في شريط العنوان وأيقونة القفل. والوعي بطرق البحث عن المواقع المقدمة للسلعة بسعر أفضل. وعدم فتح الرسائل التجارية المزعجة Spam والتي قد تزرع الفيروسات وبرامج التجسس بجهاز المستهلك، والقراءة الجيدة لسياسة ومعلومات الموقع التجاري. وقراءة تقييم ورأي المستهلكين حول الموقع أو البضاعة. والحذر عند إدخال بيانات بطاقة الإئتمان والدفع عبر بطاقات فيزا التسوق مسبقة الدفع، والعناية باختيار موقع وسيط بين المستهلك والمواقع التجارية مثل PayPal (ريبيل، ٢٠١٣). وتنبأ مؤشرات الحالة المصرية أن أعدد من يشترون السلع الإستهلاكية عبر الإنترنت بلغت ٥٥.٧٤ مليون نسمة في العام ٢٠٢٣ بزيادة ١٥.٠٪ عن العام السابق ، بإجمالى إنفاق سنوي ٦.٨٥ بليون دولار، تمت غالبها عبر الهواتف الذكية بنسبة ٤٣.٣٪ بزيادة عن العام السابق بنسبة ٢.١٪ (KEMP, 2023). وفي هذا السياق أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية (UNCTAD, 2018) بالتعاون مع منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وتتضمن الاستراتيجية مجموعة من التوصيات التي تدعم سياسات

اتخاذ القرار في الجوانب الرئيسية الخاصة زيادة حجم التجارة الإلكترونية في الاقتصاد القومي، والمساهمة في تحقيق الشمول المالي، ومواجهة تحديات الرقمنة التجارية.

ج) بناء رأسمال اجتماعي رقمي: ويكون ذلك من خلال انتشار الثقافة الرقمية.

٥- انتشار الثقافة الرقمية Digital Literacy: وتعنى "القدرة على فهم واستخدام المعلومات بتنسيقات متعددة من مجموعة واسعة من المصادر عند تقديمها عبر أجهزة الكمبيوتر، وخاصة من خلال وسيلة الإنترنت" (Pangrazio, et al,2020) عبر امتلاك مجموعة من المهارات اللازمة للعمل مع الوسائط الرقمية ومعالجة المعلومات واسترجاعها؛ لتمكين الأفراد من المشاركة في الشبكات الاجتماعية لخلق وتبادل المعرفة والقدرة التي تدعم مجموعة واسعة من مهارات الحوسبة المهنية (Chetty, et al, 2018). وتتجاوز رؤية بول جيلستر (Gilster, 1997)، الرائد في استخدام مصطلح محو الأمية الرقمية، مجرد الاستخدام، مؤكدًا على أن "محو الأمية الرقمية يتعلق بإتقان الأفكار، وليس إتقان ضغطات المفاتيح". هذا وقد نادت بعض الدراسات بأهمية محو الأمية الرقمية، منها دراسة (Sefton-Green, et al, 2009)، باعتبارها ضرورة لأي إنسان يطمح في الاندماج الرقمي واستثمار المهارات التكنولوجية في الوصول إلى المعرفة للحفاظ على صلة قوية بين هذه المهارات والتطورات الجديدة التي تولدها البيئة الرقمية. وتتحدد مؤشرات محو الأمية الرقمية (Techataweewan & Prasertsin,2018) عبر أربعة عوامل تحتوي على ١٢ مؤشرًا، يتكون **العامل الأول** ومهاراته العلمية ذات الصلة من الإدراك والاختراع والعرض التقديمي. **والعامل الثاني** هو مهارات التفكير المكونة من التحليل والتقويم والإبداع. **والعامل الثالث** هو مهارات التعاون التي تتكون من العمل الجماعي والتواصل والمشاركة. **والعامل الرابع** هو مهارات الوعي التي تتكون من الأخلاق ومحو الأمية القانونية وحماية الذات.

وفي هذا السياق، وانطلاقًا من رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ على أن التنمية لا تكون من دون اكتساب المعرفة الرقمية لجميع السكان؛ يحاول المجتمع المصري مجاراة التغيرات الرقمية الهائلة، وتوفير خدمات الاتصالات والتحول إلى المجتمع الرقمي، وإيلاء الثقافة الرقمية أولوية معتبرة، حيث يتم تدريب العنصر البشري "جميع فئات المواطنين" للتعامل مع العنصر المعرفى "تحديات التحول الرقمي والتوسع في الأوساط الرقمية، واستغلال الإمكانات الهائلة للفضاء السيبراني وتدريب الشباب خاصة على الابتكار الرقمي لتحويل مصر الرقمية إلى منصة للإبداع". وفي ضوء ذلك تم تشكيل المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي (**NCAI**)، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، وبناء مدينة المعرفة كمركز للابتكار والإبداع. من أجل إعداد المواطن المصري للتعامل مع البناء الرقمي، وإثبات قيمة الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاستراتيجية المختلفة، وبناء جيل من المبرمجين للذكاء الاصطناعي (المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، ٢٠٢١: ٨).

ورغم هذه الجهود إلا أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد منها نحو المعرفة والاندماج الرقمي، وفي هذا توصلت دراسة سوسيو ميدانية (المصيلحي، ٢٠٢٣: ١٥٢) إلى أن الغالبية العظمى من المبحوثين يستخدمون الإنترنت بالفعل، إلا أن الغالبية لا تتعدى معرفته الرقمية سوي مشاهدة فيديوهات التسلية والترفيه، وجاءت النسب منخفضة بشأن المعرفة والاستخدام الرقمي الطوعي دون الإلزام الحكومي. وأضافت أن افتقاد الأمان الرقمي، والخوف من انتهاك الخصوصية، واستغلال البيانات الشخصية وتفضيل التعامل المباشر، كان سببًا في المعرفة الرقمية المحدودة، وكشفت النتائج عن قلة البرامج التدريبية، وفيما يتعلق بمتطلبات المعرفة الرقمية أكدت النتائج على ضرورة نشر الوعي بأهمية المعرفة الرقمية بنسبة كبيرة، وعلى أهمية وضع قوانين لحماية البيانات.

د) **التعايش الاجتماعي الرقمي:** التزامًا بالحقوق والمسؤوليات، والإتيكيت الرقمي.

٦- **ضـوابط الحقـوق والمسـؤوليات الرقميـة Digital Rights and Responsibilities:** وتستوجب التزام المواطنين الرقميين تجاه وطنهم، بالعيش المشترك وفقًا للمعايير التي يتفق عليها الأعضاء بشكل متبادل، وطرائق الاستخدام الأنسب للتقنية في المجتمع الرقمي (Ribble, 2011: 36). وتقرر دراسة (Sullivan, 2016)، الحقوق والواجبات الخاصة بالحكومة والمواطنين التي يمكن تصنيفها في ميثاق المواطنة الرقمية والآثار القانونية المحتملة، وتؤكد على الهوية الرقمية للمعاملات والاعتراف بها، باعتبارها حقًا من حقوق الإنسان الدولية، بالنظر إلى العواقب على الأفراد، وبسبب أهميتها التجارية والقانونية المتزايدة نحو تنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية. وفي سياق المجتمع المصري، تتحدد من خلال وضع برنامج لحماية الهوية الرقمية (برنامج المواطنة الرقمية)، وتفعيل البني التحتية اللازمة لدعم الثقة في التعاملات الإلكترونية بوجه عام، والخدمات الحكومية الإكترونية بوجه خاص، مثل بنية المفتاح المعلن (PKI) "Public Key Infrastructure" التي يعتمد عليها التوقيع الإلكتروني وتنظمها وتشرف عليها هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ويعتمد البرنامج على تشكيل لجنة عليا للمواطنة الرقمية تقوم بإعداد رؤية استراتيجية على المستوى القومي، وخطة عمل لتحويل مفهوم المواطنة الرقمية إلى واقع ملموس وإطلاق مشروعات قومية تستهدف تطبيقات موسعة تسهم في تيسير وتأمين التعاملات الإلكترونية، اعتمادًا على البنية التحتية التي تم إنشاؤها (الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى، ٢٠١٨).

٧- **ضوابط الإتيكيت الرقمي Digital Etiquette:** التزامًا بالسلوكيات التي لا بد من أن يتعهدها الفرد أثناء استخدامه للأدوات التكنولوجية، وما يتبعها من واجبات والتزامات داخل المجتمع الرقمي (Lindsey,2015:16). وبيّن بارك (Park,2016)، السلوكيات والأعراف في المواطنة الرقمية في ثماني مهارات أساسية، كما يظهر في

الشكل (٣) التالي، وهي: (هوية المواطن الرقمية، إدارة وقت الشاشة، إدارة التسلط عبر الإنترنت، إدارة الأمن السيبراني، إدارة الخصوصية، التفكير الناقد، البصمات الرقمية، التعاطف الرقمي).

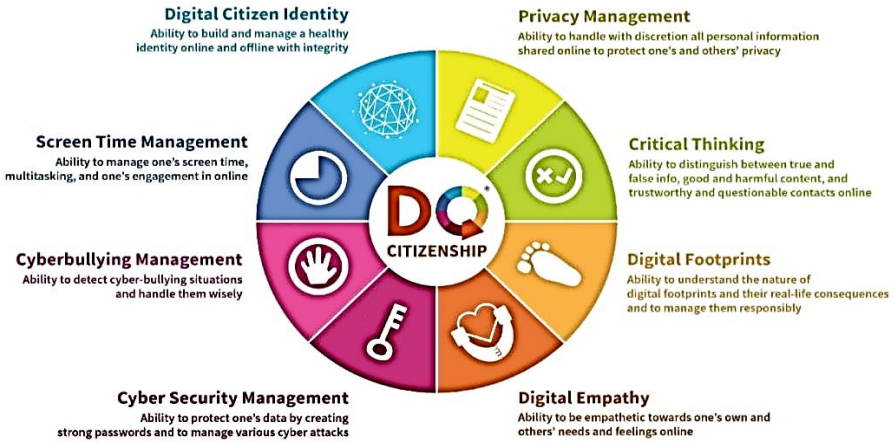

وتمكنت دراسة كيم وتشوي (Kim & Choi, 2018)، من اشتقاق مقياس مُحكم للمواطنة والتصرف الرقمي مكون من خمسة عوامل، هي: (الهوية الذاتية عبر الإنترنت، والنشاط العقلاني، والطلاقة عبر البيئة الرقمية، والمشاركة الاجتماعية، وأخلاقيات البيئة الرقمية). وسياق الدراسة الراهنة والحالة المصرية، أبان ضرورة ترسيخ ونشر ثقافة الإتيكيت الرقمي؛ فغالبًا ما تفرض التطبيقات الرقمية بعض اللوائح والقوانين على المستخدمين، أو يتم حظر التقنية بكل بساطة لوقف الاستخدام غير اللائق، إلا أن سن اللوائح وصياغة سياسات الاستخدام وحدها لا تكفى، فلا بد من تنشئة كل مستخدم على أن يكون مواطنًا رقميًا مسئولًا؛ من خلال آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي، من قبيل ضوابط الدخول على المواقع والتطبيقات الرقمية الذكية في وقت محدد وليس طوال اليوم، واتباع معايير أخلاقية، مثل: الدخول بالاسم الحقيقي للمستخدم وعدم

استخدام الأسماء المستعارة، والهويات المزيفة من أجل التسلية أو السخرية. إلى جانب تنمية الوعي بوجوب الامتناع عن مشاركة المعلومات الأساسية، مثل: أسماء أفراد العائلة أو الأصدقاء أو عناوين المنازل، أو نشر صور شخصية أو عائلية، أو أي تفاصيل شخصية أخرى؛ فتسريب هذه المعلومات قد يدفع بالوقوع في أيدي المحتالين والمتحرشين ويعرض بعض المستخدمين للاستغلال الجنسي وغيره.

كذلك ضرورة تنمية الرقابة الذاتية وعدم كتابة تعليقات جارحة أو نشر صور أو معلومات غير لائقة. وعدم التحدث مع أحد مجهولي الهوية مع الحرص على غلق الكاميرا طوال الوقت أثناء المحادثات وفتحها عند الضرورة فقط. فضلًا عن البعد عن ممارسة التنمر الإلكتروني بكافة أشكاله واحترام أفكار ومعتقدات الآخرين وعدم الإساءة أو الإضرار بأي شخص مهما كان الاختلاف والتمايز كبيرًا، وعدم (التجسس، إرسال الفيروسات، توزيع الملفات غير الأخلاقية على الآخرين)، ومراعاة آداب الحوار وآداب السلوك في التواصل الإلكتروني ومراعاة سياسات الخصوصية والإحجام عن اختراقها، وتنمية الإحساس بالمسئولية والاستخدام المسئول لشبكة الإنترنت والتطبيقات الذكية من تحرى الصدق والموثوقية والأمانة في طلب البيانات والمعلومات. وأكدت على بعض هذه الضوابط دراسة (حشيش، ٢٠١٨)، مبينة أهمية استخدام التكنولوجيا بالشكل المناسب، وكيفية تعظيم إيجابياتها وتجنب سلبياتها، واستخدام قواعد اللياقة الرقمية أثناء الاتصال بالآخرين عبر الإنترنت. وبذلك تهتم المواطنة الرقمية، طبقًا (المصري وشعت، ٢٠١٧: ١٦٩) بوضع إطار عام؛ لتوعية المواطنين بضوابط استخدام التكنولوجيا الرقمية، من حيث: الحقوق والالتزامات والواجبات؛ من أجل تحقيق الإفادة المثلى من مميزاتها، وضمان الحماية من مخاطرها، مع المحافظة على البعد القيمي والسلوكي في الممارسات الرقمية.

و) التحكم في الانفلات الرقمي: ويتم من خلال توفير الأمن الرقمي.

٨- **ضوابط الأمن الرقمي Digital Security:** وذلك عبر اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان السلامة الشخصية وأمن الشبكة(Ribble, 2011: 38-39). ويؤكد بوكان (Bolkan, 2014: 21)، على ضرورة أن يكون الإنترنت مكانًا آمنًا يشعر فيه المستخدم بالحماية، ويكون قادرًا على استخدامه بشكل مسؤول مما يضمن سلامة أفراد المجتمع الحالي والأجيال القادمة من بعده، وحماية الأجهزة الرقمية من التهديدات والقرصنة والبرامج الضارة؛ من خلال التدريب على استخدام كلمات المرور الآمنة، ومسح الفيروسات، ونسخ البيانات احتياطيًا وما إلى ذلك. وفي هذا الإطار نصت المادة (٣١) من الدستور المصري (يناير ٢٠١٤) على أن"أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذي ينظمه القانون". وعليه، أطلق المجلس الأعلى للأمن السيبراني، الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (٢٠١٧- ٢٠٢١)؛ لمواجهة المخاطر السيبرانية وتعزيز الثقة في البنى التحتية للاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها وخدماتها من أجل التنمية في شتى القطاعات الحيوية وتأمينها من أجل تحقيق بيئة رقمية آمنة وموثوقة للمجتمع المصري بمختلف أطيافه، وتبنت حملات موسعة على مستوى الجمهورية شملت العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل النوعية في مختلف القطاعات، مخاطبًا مختلف المستويات، بدءًا من المستوى القيادي وحتى الأطفال وطلاب المدارس والجامعات والمواطن البسيط. وما يلزمه ذلك من إصدار ونشر تقارير دورية للتوعية بأهمية الأخطار السيبرانية وآليات مواجهتها، وبالجهود التي تبذل والأنشطة ذات الصلة بمجال الأمن السيبراني (الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى، ٢٠١٨: ٢-١١).

س) مسؤولية الفعل الرقمي تنعكس على البناء المجتمعي: ويتحقق ذلك من خلال الصحة والسلامة الرقمية.

٩- **ضوابط الصحة والسلامة الرقمية Digital Health and Wellness:** من خلال نشر الوعي والثقافة حول الاستخدام الصحي السليم من جانب المستخدمين، وأن يكونوا على دراية بالمخاطر الجسدية الكامنة في استخدامهم للتكنولوجيا، واحترازات السلامة الرقمية تفاديًا للإدمان الإلكتروني والإجهاد الجسدي والنفسي (Ribble, 2011: 38). ولاعتبارات تتعلق بالفعل الرقمي غير المنضبط وانعكاس ممارساته على البناء المجتمعي؛ شدد العديد من الباحثين (Ribble, et.al, 2004:7-9)، على أن السلامة، أي الحماية من المخاطر الجسدية، والأمان أي حماية النفس والآخرين، من أي تأثيرات ضارة، بالإضافة إلى حماية المعلومات والأجهزة، والتحلي بآداب السلوك أو الأخلاقيات، تُعد من العناصر الأساسية المرتبطة بممارسة المواطنة الرقمية. وترصد نتائج الدراسات الميدانية (شمس، ٢٠١٧: ٢٦٦)، في سياق الحالة المصرية، تزايد ظاهرة إساءة استخدام التطبيقات الرقمية، حيث أظهرت أن عددًا كبيرًا من المستخدمين كانوا ضحايا للتحرش الإلكتروني، واختراق بيانات الحسابات الشخصية، وتجاوز آداب الحوار، وارتياد المواقع الإباحية، وجرائم الألعاب الإلكترونية، والنصب في التجارة الإلكترونية؛ الأمر الذي يجعل من نشر قيم المواطنة والسلامة الرقمية ضرورة حتمية، من أجل حماية الفئات الأكثر انغماسًا في المجتمع الرقمي وبخاصة فئة الشباب الجامعي. ويشير دليل الاتصالات من أجل التنمية والتغير الاجتماعي (Oyedemi, 2020: 237-255) إلى ضرورة تبنى سياسات داعمة للمواطنة والسلامة الرقمية باعتبارها عنصرًا فاعلًا في تحقيق عناصر أخرى تتعلق بالبناء الاجتماعي، والتي تتمثل في حقوق المواطن والقضايا المتعلقة بها، مثل حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية،

والمساواة، والمشاركة، وإمكانية استخدام تكنولوجيا الاتصال، وبصفة خاصة الإنترنت، والتمتع بمهارات لاستخدام هذه التكنولوجيا بانتظام أو بشكل يومي.

(٥-٢) البيانات الوصفية لمحاور الدراسة:

جدول (٥). المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الالتواء لمفردات الدراسة (ن= ٥٧٣).

محاور الدراسة	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء
المسئولية والممارسة للمواطنة الرقمية بوعي وإدراك	٢٢,٦٠	٣,١١٨	٠,٢٥٠-
مستوى الوعي بأبعاد المواطنة الرقمية «آليات الضبط»	٢٥٤,٦٢	٣٩,٠٧٤	٣,١٣-
اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية	٢٣,٣٣	٥,٨٧٦	٠,٦٢٧-

ويتضح من الجدول (٥) السابق أن معاملات الالتواء تشير إلى ارتفاع درجات الشباب في اتجاهاتهم نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية ومستوى الوعي بأبعاد المواطنة الرقمية «آليات الضبط» ويليها المسئولية والممارسة للمواطنة الرقمية بوعي وإدراك. أما يتعلق بمستوى حدود الدرجات والنسب المئوية لمحور مستوى الوعي بأبعاد المواطنة الرقمية «آليات الضبط»، يوضحه الجدول (٦) التالي:

جدول (٦). مستوى حدود الدرجات والنسب المئوية لمحور مستوى الوعي بأبعاد المواطنة الرقمية «آليات الضبط» (ن= ٥٧٣).

الأبعاد	مستوى حدود الدرجات والنسب	أوافق بشدة	النسبة المئوية	أوافق	النسبة المئوية	لا أوافق	النسبة المئوية	لا أوافق بشدة	النسبة المئوية
الثقافة الرقمية	المستوى الأعلى «المرتفع»	٢١١	٣٧٪	٣٦١	٦٣٪	٢٦٩	٤٧٪	٧٦	١٣٪
	المستوى الأدنى «المنخفض»	٦٠	١٠٪	٢١٤	٣٧٪	٢٦	٥٪	٨	١٪
الاتصال الرقمي	المستوى الأعلى «المرتفع»	١٥٨	٢٨٪	٣١٥	٥٥٪	٢٦١	٤٦٪	٤٩	٩٪
	المستوى الأدنى «المنخفض»	٧٥	١٣٪	١٨٨	٣٣٪	٨٧	١٥٪	١٥	٣٪
التجارة الرقمية	المستوى الأعلى «المرتفع»	١٤٨	٢٦٪	٢٩٠	٥١٪	٣١٢	٥٤٪	٨٨	١٥٪
	المستوى الأدنى «المنخفض»	٤٥	٨٪	١٢٨	٢٢٪	١١٩	٢١٪	١٦	٣٪
الوصول الرقمي «الإتاحة»	المستوى الأعلى «المرتفع»	٢٦٢	٤٦٪	٣٤٧	٦١٪	١٨٩	٣٣٪	٣٦	٦٪
	المستوى الأدنى «المنخفض»	٥٨	١٠٪	٢٦٣	٤٦٪	٢٠	٣٪	٤	١٪
معايير السلوك الرقمي «الإتيكيت»	المستوى الأعلى «المرتفع»	٢٩٧	٥٢٪	٣٠٧	٥٤٪	١٦٢	٢٨٪	٢٩	٥٪
	المستوى الأدنى «المنخفض»	١٠٣	١٨٪	٢٤٩	٤٣٪	٨	١٪	٦	١٪
القوانين الرقمية	المستوى الأعلى «المرتفع»	٢٠٣	٣٥٪	٣١٠	٥٤٪	١٩١	٣٣٪	٢٧	٥٪
	المستوى الأدنى «المنخفض»	١١٢	٢٠٪	٢٤٣	٤٢٪	٥٢	٩٪	٨	١٪
الحقوق والمسئوليات	المستوى الأعلى «المرتفع»	٣٥٣	٦٢٪	٣١٤	٥٥٪	٤٢	٧٪	٢٤	٤٪
	المستوى الأدنى «المنخفض»	٢٢١	٣٩٪	٢٠٠	٣٥٪	٨	١٪	٣	١٪
الصحة والسلامة الرقمية	المستوى الأعلى «المرتفع»	٢٨٥	٥٠٪	٣٧٧	٦٦٪	٩١	١٦٪	٢٩	٥٪
	المستوى الأدنى «المنخفض»	١٧٠	٣٠٪	٢٤٩	٤٣٪	١٠	٢٪	٥	١٪
الأمن الرقمي	المستوى الأعلى «المرتفع»	٣١٩	٥٦٪	٣٠٧	٥٤٪	٦٥	١١٪	٢٣	٤٪
	المستوى الأدنى «المنخفض»	١٩١	٣٣٪	٢٣٩	٤٢٪	٧	١٪	٨	١٪

المحور العام	مستوى حدود الدرجات والنسب	أوافق بشدة	النسبة المئوية	أوافق	النسبة المئوية	لا أوافق	النسبة المئوية	لا أوافق بشدة	النسبة المئوية
مستوى الوعي بأبعاد المواطنة الرقمية «آليات الضبط»	المستوى الأعلى «المرتفع»	٣٥٣	٦٢٪	٣٧٧	٦٦٪	٣١٢	٥٤٪	٨٨	١٥٪
	المستوى الأدنى «المنخفض»	٤٥	٨ %	١٢٨	٢٢ %	٧	١ %	٣	١٪

ويوضح الجدول (٧) السابق مستوى الوعي لدى الشباب من خلال درجات استجاباتهم على عبارات أبعاد المواطنة الرقمية، حيث يتضح أن مستوى وعي الشباب مرتفع حيث تتراوح استجابات الشباب على أبعاد المواطنة الرقمية ما بين «١٤٨، ٣٥٣» (التجارة الرقمية، والحقوق والمسئوليات)، مما يشير إلى ارتفاع مستوى وعي الشباب رقميًا. ويوضح المحور العام للجدول مستوى الوعي لدى الشباب من خلال درجات استجاباتهم على عبارات القياس الاستطلاعي للمواطنة الرقمية، حيث يتضح أن مستوى وعي الشباب مرتفع حيث تتراوح استجاباتهم ارتفاعًا ما بين «أوافق بشدة، أوافق». واتفاقًا مع هذه النتيجة توصلت دراسة (ناجي، ٢٠٢٠)، أن الدرجة الكلية للوعي بالمواطنة الرقمية لدى الشباب الجامعي جاءت بنسبة (٨٦,٥٥ %) بمستوى (جيد جدًا). وإن درجة الوعي ببعض محاور المواطنة الرقمية لدى الشباب جاءت بمستوى (ممتاز) وهي الوصول الرقمي، والقوانين الرقمية. أما درجة الوعي بالمحاور الأخرى جاءت بمستوى (جيد جدًا)، مرتبه على النحو التالي: [الحقوق والمسؤولية الرقمية، الصحة والسلامة الرقمية، الأمن الرقمي، الثقافة الرقمية، الإتيكيت الرقمي، الاتصالات الرقمية التجارة الرقمية]. وأظهرت دراسة (عبد المعطي، ٢٠٢٠) أن مستوي قيم المواطنة لدي عينة دراستها مرتفع القوة نسبيًا بلغت نسبته (٧٨.١٦٪). وفي سياقات عربي خلصت دراسة (نصار، ٢٠١٩)، إلي أن مستوى تصورات أفراد العينة للمواطنة الرقمية وسبل تفعيلها مرتفع جدًا. وأكدت الدراسات الدولية (Ezgi Pelin

(Yildiz, et. al, 2020) علي هذه النتائج وأن الطلاب لديهم وعي بأبعاد المواطنة الرقمية. وأظهرت دراسة (Karaduman & Oztürk, 2014) أن أنشطة المواطنة الرقمية لديها تأثير إيجابي كبير دال إحصائي علي اتجاهات الطلاب من حيث الأخلاق والمسئولية والاتصالات والخصوصية والحقوق الرقمية والأمن.

وعلي خلاف ما انتهت إليه الدراسة من نتائج، أظهرت دراسة (السيد، ٢٠٢٠)، أن اشتراطات المواطنة الرقمية لدي طلاب الجامعة وسبل تعزيزها، جاءت بدرجة متوسطة تعزي إلي الجامعة ودورها في تعزيز مهارات واشتراطات المواطنة الرقمية لدي طلابها. وأسفرت نتائج دراسة (Nordin, et al, 2016)، والتي تم تطبيقها علي عينة من ٣٩١ طالبًا وطالبة من طلاب الجامعات الماليزية أن ممارسة المواطنة الرقمية جاءت بدرجة متوسطة. في حين أظهرت دراسة (السيد، ٢٠١٦)، أن ٩١.٤٪ من طلاب وطالبات الجامعة لا يعرفون معنى المواطنة الرقمية سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا، ولا فرق بين طلاب الكليات العملية والنظرية في ذلك. هذا وقد أوصت دراسة ليونز (Lyons, 2012)، بضرورة نشر الوعي بأهمية المواطنة الرقمية والالتزام بقيمها بين جميع فئات المجتمع. وأفادت دراسة (Holland, Laura Michelle, 2017)، بأن البرنامج التوعوية المطبقة زاد من التصورات الإيجابية للطلاب نحو المواطنة الرقمية، وخاصة "السلوك الرقمي، الاتصالات الرقمية، والثقافة الرقمية".

أما اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية، وفقًا للتكرارات والنسب المئوية فيوضحها الجدول (٨) التالي:

جدول (٨). اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية وفقًا للتكرارات والنسب المئوية (ن= ٥٧٣).

العبارة	أعلم وأريد التطبيق	النسبة المئوية	أعلم ولا أريد التطبيق	النسبة المئوية	محايد	النسبة المئوية	لا أعلم وأريد التطبيق	النسبة المئوية	لا أعلم ولا أريد التطبيق	النسبة المئوية
١	٢٥٨	٤٥٪	٥٠	٩٪	١٥٩	٢٨٪	٨٢	١٤٪	٢٤	٤٪
٢	٢٧٩	٤٩٪	٥٧	١٠٪	١٤٦	٢٥٪	٧٢	١٣٪	١٩	٣٪
٣	٣٤٥	٦٠٪	٤٤	٨٪	١١١	١٩٪	٦٠	١٠٪	١٣	٢٪
٤	٢٨٧	٥٠٪	٤٧	٨٪	١٤٤	٢٥٪	٥٥	١٠٪	٤٠	٧٪
٥	٢٥٧	٤٥٪	٤٨	٩٪	١٧٥	٣١٪	٥٨	١٠٪	٣٥	٦٪
٦	٣٠٥	٥٣٪	٥٢	٩٪	١٢٤	٢٢٪	٦٥	١١٪	٢٧	٥٪

ويوضح الجدول (٨) السابق اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية من خلال درجة استجابتهم على عبارات القياس الاستطلاعي، ليتضح معها ارتفاع اتجاهات الشباب على عبارات ذلك المحور ما بين «٢٥٧، ٣٤٥»، مما يشير إلى ارتفاع اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية انعكاسًا للوعي بالمواطنة الرقمية. أما مستوى حدود الدرجات والنسب المئوية لمحور اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية، ويوضحها الجدول (٩) إجمالًا على النحو التالي:

جدول (٩). مستوى حدود الدرجات والنسب المئوية لمحور اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية (ن= ٥٧٣).

المحور	مستوى حدود الدرجات والنسب	أعلم وأريد التطبيق	النسبة المئوية	أعلم ولا أريد التطبيق	النسبة المئوية	محايد	النسبة المئوية	لا أعلم وأريد التطبيق	النسبة المئوية	لا أعلم ولا أريد التطبيق	النسبة المئوية
اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية	المستوى الأعلى «المرتفع»	٣٤٥	٦٠٪	٥٧	١٠٪	١٧٥	٣١٪	٨٢	١٤٪	٤٠	٧٪
	المستوى الأدنى «المنخفض»	٢٥٧	٤٥٪	٤٤	٨٪	١١١	١٩٪	٥٥	١٠٪	١٣	٢٪

ويوضح الجدول (٩) السابق اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية من خلال درجات استجاباتهم على عبارات القياس الاستطلاعي، ليتضح معها ارتفاع اتجاهات الشباب إلى أعلي ارتفاعًا عند «أعلم وأريد التطبيق». واتساقًا مع هذه النتيجة توصلت دراسة (Erdogan, Tonga, 2020)، بحثًا في اتجاهات الجمهور نحو المواطنة الرقمية إلى وجود فروق دالة إحصائيًا بين الاتجاه نحو المواطنة الرقمية والاتجاه نحو التكنولوجيا والوصول الرقمي والاستخدام السنوي للإنترنت، ومنطقة استخدام الإنترنت، ومهارات استخدام الإنترنت ومستوى معرفة الطلاب بالحقوق والمسئوليات الرقمية، والمستوى التعليمي للآباء والأمهات، وأن الاتجاه نحو التكنولوجيا هو مؤشر مهم للاتجاه نحو المواطنة الرقمية. وأظهرت دراسة (Anastasiades & Vitalaki, 2011)، أن الفئات الذين يميلون لدمج التكنولوجيا في روتينهم اليومي كانوا أكثر فاعلية في تعزيز قيم المواطنة والسلامة الرقمية في تفاعلاتهم الاجتماعية. وأظهرت دراسة ميدانية (عبد الرحمن وعلي، ٢٠٢٠)، أن ثمة اتفاقًا بين طلاب الجامعات المصرية على الدور الذي تؤديه تطبيقات الهاتف المحمول في تعزيز قيم المواطنة بجميع محاورها.

(٥-٣) اختبار فروض الدراسة والتحقق من صحتها:

(٥-٣-١) الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على أنه «توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك، والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب». وللتحقق من صحة هذا الفرض قامت الدراسة بحساب معاملات

الارتباط "Correlation Coefficients" للتعرف على طبيعة هذه العلاقات، كما هو موضح بالجدول (١٠) التالي:

جدول (١٠). معاملات الارتباط بين درجات الشباب على الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك، واتجاهاتهم نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية (ن= ٥٧٣).

المحاور	الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة									الدرجة الكلية
	الثقافة الرقمية	الاتصال الرقمي	التجارة الرقمية	الوصول الرقمي «الإتاحة»	معايير السلوك الرقمي «الإتيكيت»	القوانين الرقمية	الحقوق والمسئوليات	الصحة والسلامة الرقمية	الأمن الرقمي	
ممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك	٠.٤٩١**	٠.٤٤٢**	٠.٣٧٠**	٠.٤٥١**	٠.٤٢٠**	٠.٢٧٣**	٠.٣٩١**	٠.٣٨٦**	٠.٣٦٩**	٠.٥٤٧**
الاتجاهات نحو تطبيق الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية	٠.٤٦١**	٠.٤٠٣**	٠.٤٠٥**	٠.٤٣٤**	٠.٣٤٨**	٠.٣٦٨**	٠.٣٠٧**	٠.٣٢٨**	٠.٣١٩**	٠.٥١٢**

**دالة عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدول (١٠) السابق، وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيًا بين درجات الشباب على الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة «الثقافة الرقمية، الاتصال الرقمي، التجارة الرقمية، الوصول الرقمي/الإتاحة، معايير السلوك الرقمي/ الإتيكيت، القوانين الرقمية، الحقوق والمسئوليات، الصحة والسلامة الرقمية، الأمن الرقمي» ودرجاتهم على ممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك، وبين درجاتهم على الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية.

ويوضح الشكل البياني (١) التالي، مدى انتشار القيم الإحصائية، وفقًا لمعاملات الارتباط بين درجات الشباب على الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك، واتجاهاتهم نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية، ليؤكد أيضًا على وجود تلك العلاقة الارتباطية الموجبة، والدالة إحصائيًا.

شكل بياني (١). معاملات الارتباط بين درجات الشباب على الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك، واتجاهاتهم نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية.

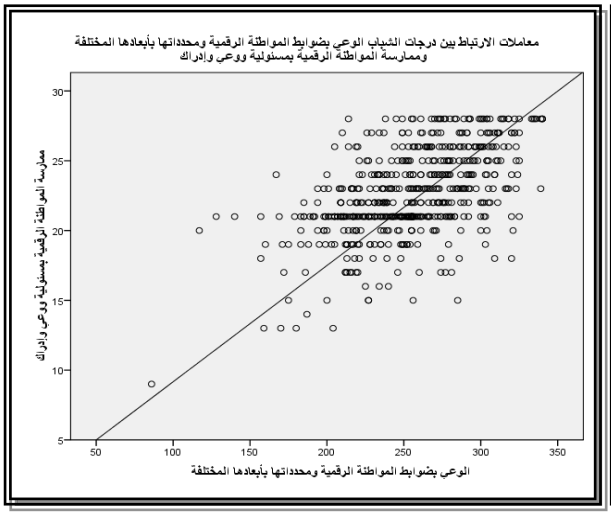

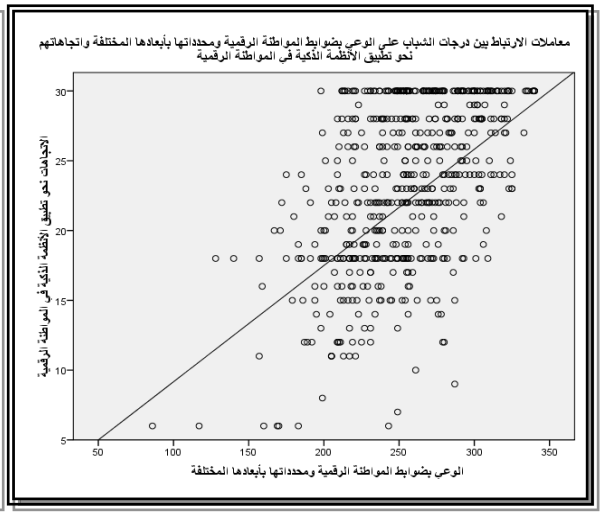

وعلى ذلك نستنتج صحة الفرض الذي ينص على أنه «توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية، والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب». وتأكيدًا على هذه النتيجة وإن أتت في سياق دولي، أشارت دراسة (Simsek & Simsek,2020)، إلى بيان مهارات المواطنة الرقمية الجديدة، ومناقشتها قياسًا بالممارسات الحياتية للمواطنة

الرقمية، وتؤكد نتائجها وجود علاقة بين المهارات التكنولوجية الحديثة ومفهوم المواطنة الرقمية ودورها في تطبيق أبعاد المواطنة الرقمية، وأشارت إلي التدفق الحالي للمعلومات وزيادة المحتوي العلمي في شتى المجالات من خلال التكنولوجيا الجديدة، التي تتناسب ومتطلبات وممارسات المواطنة الصالحة، لا سيما في ظل حاجة الناس لمعلومات موثوقة وذات مصداقية؛ من أجل مساعدتهم في اتخاذ قرارات نابعة من قناعة ذاتية، وتَأثر المهارات الجديدة المرتبطة بالمواطنة الرقمية بعدة عوامل، وهي: المشاركة عبر الإنترنت، وحقوق المواطن، والقدرات التكنولوجية، وشبكات التواصل الاجتماعي، والقيم والمبادئ، وظهور ما يعرف بالهوية الرقمية. وقياسًا لتأثير استخدام التكنولوجيا طبقًا لمنهج وأبعاد المواطنة الرقمية، تؤكد دراسة (Boyle, 2010)، إلى وجود فروق في السلوك المعياري للشباب عند استخدام تطبيقات التكنولوجيا متمثلة في الاتصالات والحقوق والمسئوليات الرقمية.

(٥-٣-٢) الفرض الثاني:

ينص الفرض الثاني على أنه «توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطي درجات الوعي بضوابط المواطنة الرقمية والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب تُعزى إلى «الجنس، السن، السكن». وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار «T-Test» لتحديد الفروق بين متوسطات درجات الشباب في تلك الخصائص الاجتماعية في الدرجة الكلية للوعي بضوابط المواطنة الرقمية والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية، كما هو موضح بجدول (١١) التالي:

جدول (١١). دلالة الفروق بين متوسطات درجات الشباب فيما يخص النوع والسن والسكن في الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية (ن= ٥٧٣)

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ت»	الدلالة
الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة	الجنس	ذكر	١٢٧	٢٦٥,٩٦	٣٩,٣٦٧	٣,٦٩٨	٠,٠٠٠**
		أنثى	٤٤٦	٢٥١,٤٠	٣٨,٤٢٧		
	السن	١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة	٤١٢	٢٤٨,٦٥	٣٨,٥٧٢	-٦,٢١١	٠,٠٠٠**
		٢٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	١٦١	٢٦٩,٩٣	٣٦,١٧٧		
	السكن	تمليك	٤٣٧	٢٥٦,٠٣	٣٧,٢٥٢	١,٤١٦	٠,١٥٨
		إيجار	١٣٦	٢٥٠,١٠	٤٤,٢٧٤		
الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية	الجنس	ذكر	١٢٧	٢٣,٥٦	٦,٥٦٢	٠,٥٠٦	٠,٦١٣
		أنثى	٤٤٦	٢٣,٢٦	٥,٦٧٢		
	السن	١٨ إلى أقل من ٢٥ سنة	٤١٢	٢٢,٨٤	٥,٨٢١	-٣,١٥٥	٠,٠٠٢**
		٢٥ إلى أقل من ٤٥ سنة	١٦١	٢٤,٥٦	٥,٨٦٥		
	السكن	تمليك	٤٣٧	٢٣,٥٥	٥,٦٨٥	١,٥٤٤	٠,١٢٤
		إيجار	١٣٦	٢٢,٠٦	٦,٤٢٣		

**دالة عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من الجدول (١١) السابق ما يلي: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسط درجات الذكور والإناث في الوعي بضوابط المواطنة الرقمية تبعًا لمتغير الجنس «ذكر، أنثى» لصالح الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الذكور والإناث في الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية تبعًا لمتغير الجنس. واتفاقًا مع هذه النتيجة أظهرت العديد

من الدراسات الميدانية (Ezgi Pelin Yildiz, et. al, 2020)، (Ata & Kasim, 2019)، (نصار، ٢٠١٩)، (مهدي، ٢٠١٨)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الوعي بالمواطنة الرقمية تعزي لمتغير الجنس لصالح الذكور. وعلي خلاف هذه النتيجة أظهرت العديد من الدراسات أيضًا (السليحات وآخرون، ٢٠١٨)، (الصمادي، ٢٠١٧)، (شقورة، ٢٠١٧)، (Isman, et al, 2014)، (المصري وشعت، ٢٠١٧)، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تعزي لمتغير الجنس.

وتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسط درجات الشباب في الوعي بضوابط المواطنة الرقمية، وفي الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية تبعًا لمتغير السن لصالح السن الذي يتراوح من «٢٥ إلى أقل من ٤٥ سنة». واتفاقًا مع هذه النتيجة تذهب دراسة (Ezgi Pelin Yildiz, et. al, 2020)، إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات المواطنة الرقمية لعينة الدراسة تعزي لمتغير الجنس، ولكن لصالح الفئة العمرية من (١٨ إلي ٢١ عامًا). وعلي خلاف هذه النتيجة أكدت بعض الدراسات (ناجي، ٢٠٢٠)، (Ridvan Ata, Kasim Yildirim, 2019)، (السليحات وآخرون، ٢٠١٨)، إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات المواطنة الرقمية لدي عينة هذه الدراسات تعزي لمتغير الجنس.

وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الشباب تبعًا لمتغير السكن في الوعي بضوابط المواطنة الرقمية والاتجاهات نحو تطبيق الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية. وتؤكد هذه النتيجة بعض الدراسات، منها دراسة (Ezgi Pelin Yildiz, et. al, 2020)، ودراسة (السليحات وآخرون، ٢٠١٨)، مشيرة بعدم

وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الوعي بالمواطنة الرقمية بين عينة هذه الدراسات تعزي لمتغير السكن.

(٥-٣-٣) الفرض الثالث:

ينص الفرض الثالث على أنه «توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطي درجات الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب تُعزى إلى (الوظيفة، ودخل الأسرة، والحالة الاجتماعية، ومحل الإقامة، والتعليم). وللتحقق من تلك الفروق تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي «One Way ANOVA» لحساب قيمة «ف» لتحديد الفروق بين المجموعات تبعًا للخصائص الاجتماعية في الدرجة الكلية للوعي بضوابط المواطنة الرقمية والاتجاهات نحو تطبيق الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية، كما هو موضح بالجدول (١٢) التالي:

جدول (١٢). دلالة الفروق بين متوسطات درجات الشباب فيما يخص الوظيفة ودخل الأسرة والحالة الاجتماعية ومحل الإقامة والتعليم في درجات الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية (ن= ٥٧٣).

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	الدلالة
الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة	الوظيفة	طالب	٣٨١	٢٤٨,٥٨	٣٩,٠٧٩	١٨,٢٧١	٠,٠٠٠**
		خريج	٥٨	٢٥٥,١٠	٤٢,٢٣٢		
		يعمل	١٣٤	٢٧١,٦١	٣٢,٢٩٤		
	دخل الأسرة	٢٥٠٠: ٥٠٠٠	٢٩٠	٢٤٦,٦٥	٤٠,١٧٢	١٥,٤٤٣	٠,٠٠٠**
		٥٠٠٠: ١٠٠٠٠	١٨٧	٢٥٩,٠٩	٣٦,٢٠٦		
		١٠٠٠٠ فأكثر	٩٦	٢٧٠,٠١	٣٥,٢٧٦		
	الحالة الاجتماعية	متزوج	١١٨	٢٦٥,٤٣	٤٠,٣٧٧	٧,٢٥٣	٠,٠٠٠**
		أعزب	٤٣٧	٢٥٠,٦٧	٣٨,١٤٣		

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة «ف»	الدلالة
		مطلق	١٦	٢٧٩,٣١	٣٢,٢٥٩		
		أرمل	٢	٢٨٤,٥٠	٢١,٩٢٠		
	محل الإقامة	المدينة	٤١٧	٢٥٥,١٨	٣٩,٨٨٢	٠,٥٥٤	٠,٥٧٥
		مركز حضري	٥٣	٢٥٧,٠٢	٣٨,٦٢٠		
		الريف	١٠٣	٢٥١,١٣	٣٦,٠٢٧		
	التعليم	أقل من المتوسط	١	٢٧٤	------		
		متوسط فوق المتوسط	٦	٢٧٣,٦٧	٣٥,٧٧٠	١٨,٦٦٠	**٠,٠٠٠
		جامعي	٤٢٢	٢٤٨,٨٢	٣٨,٩٨٠		
		فوق جامعي	١٤٤	٢٧٠,٧٢	٣٤,٧٩٥		
الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية	الوظيفة	طالب	٣٨١	٢٢,٨٥	٥,٨٧٠	٥,٥٤٩	**٠,٠٠٤
		خريج	٥٨	٢٣,٠٥	٦,٢٥٠		
		يعمل	١٣٤	٢٤,٧٩	٥,٥٢٢		
	دخل الأسرة	٢٥٠٠: ٥٠٠٠	٢٩٠	٢٢,٦٧	٦,٠٤٢	٣,٧٩٠	*٠,٠٢٣
		٥٠٠٠: ١٠٠٠٠	١٨٧	٢٤,٠٧	٥,٧٥٠		
		١٠٠٠٠ فأكثر	٩٦	٢٣,٨٦	٥,٢٤٢		
	الحالة الاجتماعية	متزوج	١١٨	٢٤,٣٦	٥,٧٣٦	٢,٩٧٣	*٠,٠,٣١
		أعزب	٤٣٧	٢٢,٩٥	٥,٩١١		
		مطلق	١٦	٢٥,٦٩	٤,٧٩٩		
		أرمل	٢	٢٧	٤,٢٤٣		
	محل الإقامة	المدينة	٤١٧	٢٣,٣٨	٥,٨٢٦	٠,١٠٤	٠,٩٠١
		مركز حضري	٥٣	٢٣,٤٠	٥,٦١٤		
		الريف	١٠٣	٢٣,٠٩	٦,٢٥١		
	التعليم	أقل من المتوسط	١	٣٠	-----	١٠,٢١٤	**٠,٠٠٠
		متوسط فوق المتوسط	٦	٢٤,٨٣	٤,٨٣٤		
		جامعي	٤٢٢	٢٢,٦٦	٥,٨٦١		
		فوق جامعي	١٤٤	٢٥,١٦	٥,٥٧٧٧		

يتضح من الجدول (١٢) السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها، والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب تبعًا لمحل الإقامة «المدينة، مركز حضري، الريف». وتؤكد هذه النتيجة بعض الدراسات، منها دراسة (Ezgi Pelin Yildiz, et. al, 2020)، ودراسة (السليحات وآخرون، ٢٠١٨)، مشيرة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الوعي بالمواطنة الرقمية بين عينة هذه الدراسات تعزي لمتغير محل الإقامة والسكن.

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسطات درجات الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها لدى الشباب تبعًا للوظيفة «طالب، خريج، يعمل»، ولدخل الأسرة «(٢٥٠٠: ٥٠٠٠)، (٥٠٠٠: ١٠٠٠٠)، (١٠٠٠٠ فأكثر)»، وللحالة الاجتماعية «متزوج، أعزب، مطلق، أرمل»، والتعليم «أقل من المتوسط، متوسط فوق المتوسط، جامعي، فوق جامعي».

توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين متوسطات درجات الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب تبعًا للوظيفة «طالب، خريج، يعمل»، والتعليم «أقل من المتوسط، متوسط فوق المتوسط، جامعي، فوق جامعي»، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسطات درجات الاتجاهات نحو تطبيق الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب تبعًا لدخل الأسرة «(٢٥٠٠: ٥٠٠٠)، (٥٠٠٠: ١٠٠٠٠)، (١٠٠٠٠ فأكثر)»، وللحالة الاجتماعية «متزوج، أعزب، مطلق، أرمل». ولمعرفة لصالح أي الحالات قام الدراسة بحساب معادلة شيفيه Scheff'e Test واختبار «LSD» كما هو موضح بالجداول (١٣)، (١٤) التالية:

جدول (١٣). نتائج اختبار المقارنات البعدية شيفيه بين متوسطات درجات الوظيفة ودخل الأسرة والحالة الاجتماعية والتعليم في درجات الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة (ن= ٥٧٣).

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستوي الفئة	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة	الوظيفة	طالب	خريج/ لا يعمل	-٦,٥٢٦	٥,٣٤٨	غير دالة
			يعمل	-٢٣,٠٣٥*	٣,٨١١	دالة
		خريج/ لا يعمل	طالب	٦,٥٢٦	٥,٣٤٨	غير دالة
			يعمل	-١٦,٥٠٨*	٥,٩٦٤	دالة
		يعمل	طالب	٢٣,٠٣٥*	٣,٨١١	دالة
			خريج/ لا يعمل	١٦,٥٠٨*	٥,٩٦٤	دالة
	دخل الأسرة	٢٥٠٠: ٥٠٠٠	٥٠٠٠: ١٠٠٠٠	-١٢,٤٣٩*	٣,٥٧٥	دالة
			١٠٠٠٠ فأكثر	-٢٣,٣٥٩*	٤,٤٨٩	دالة
		٥٠٠٠: ١٠٠٠٠	٢٥٠٠: ٥٠٠٠	١٢,٤٣٩*	٣,٥٧٥	دالة
			١٠٠٠٠ فأكثر	-١٠,٩٢٠	٤,٧٨٧	غير دالة
		١٠٠٠٠ فأكثر	٢٥٠٠: ٥٠٠٠	٢٣,٣٥٩*	٤,٤٨٩	دالة
			٥٠٠٠: ١٠٠٠٠	١٠,٩٢٠	٤,٧٨٧	غير دالة
	الحالة الاجتماعية	متزوج	أعزب	-١٤,٦٧٧*	٣,٩٨٩	دالة
			مطلق	-١٣,٨٨٠	١٠,٢٤٣	غير دالة
			أرمل	-١٩,٠٦٨	٢٧,٤١٧	غير دالة
		أعزب	متزوج	١٤,٦٧٧*	٣,٩٨٩	دالة
			مطلق	-٢٨,٦٤٧*	٩,٧٨٧	دالة
			أرمل	-٣٣,٨٣٤	٢٧,٢٤٩	غير دالة
		مطلق	متزوج	١٣,٨٨٠	١٠,٢٤٣	غير دالة
			أعزب	٢٨,٦٤٧*	٩,٧٨٧	دالة
			أرمل	-٥,١٨٨	٢٨,٨٣٦	غير دالة
		أرمل	متزوج	١٩,٠٦٨	٢٤,٤١٧	غير دالة
			أعزب	٣٣,٨٣٤	٢٧,٢٤٩	غير دالة
			مطلق	٥,١٨٨	٢٨,٨٣٦	غير دالة
	التعليم	متوسط فوق المتوسط	جامعي	٢٤,٨٥٢	١٥,٦٠٠	غير دالة
			فوق جامعي	٢,٩٤٤	١٥,٨١٠	غير دالة
		جامعي	متوسط	-٢٤,٨٥٢	١٥,٦٠٠	غير دالة

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستوي الفئة	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
			فوق المتوسط			
			فوق جامعي	-٢١,٩٠٧*	٣,٦٦٢	دالة
		فوق جامعي	متوسط فوق المتوسط	-٢,٩٤٤	١٥,٨١٠	غير دالة
			جامعي	٢١,٩٠٧*	٣,٦٦٢	دالة

يتضح من الجدول (١٣) السابق: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات «الطالب، والخريج، ومن يعمل» في درجة الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها لصالح من يعمل. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات الشباب الذين يتراوح دخل الأسرة لديهم «(٢٥٠٠: ٥٠٠٠)، (٥٠٠٠: ١٠٠٠٠)، وبين (٢٥٠٠: ٥٠٠٠)، (١٠٠٠٠ فأكثر)» في درجة الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها لصالح الشباب الذين يبلغ دخل الأسرة لديهم «١٠٠٠٠ فأكثر»، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات الشباب «المتزوج والأعزب، وبين المطلق والأعزب» في درجة الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها لصالح الشباب المطلق. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات تعليم الشباب «الجامعي وفوق الجامعي» في درجة الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها لصالح تعليم الشباب فوق الجامعي. مع العلم بأنه تم حذف مستوى التعليم «أقل من المتوسط» نظرًا لأن عدد الاستجابات فيه واحد فقط، وهذا أدى إلى صعوبة إجراء المقارنات البعدية؛ لذا تم حذفه وحساب المقارنات بطريقة شيفيه. هذا ولم نقف على دراسات تحليلية أخذت من متغيرات (العمل، والدخل، والحالة الاجتماعية) أساسًا

في تحليلها لمستوى الوعي بالمواطنة الرقمية. وأظهرت دراسة (Ezgi Pelin Yildiz, et. al, 2020) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات الوعي بالمواطنة الرقمية تعزى للمستوى التعليمي لصالح التعليم الجامعي. وبشكل عام أظهرت دراسة (Umut Akcil, Mert Bastas, 2021) وجود علاقة إيجابية بين سلوك المواطنة الرقمية والتعليم الإلكتروني.

جدول (١٤). نتائج اختبار المقارنات اليعدية شيفيه، اختبار فروق المربعات الدنيا "LSD" بين متوسطات درجات الوظيفة ودخل الأسرة والحالة الاجتماعية والتعليم في درجات الاتجاهات نحو تطبيق الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية (ن= ٥٧٣).

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستوي الفئة	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية	الوظيفة	طالب	خريج	٠,١٩٩-	٠,٨٢٢	غير دالة
			يعمل	١,٩٣٨-*	٠٥٨٦	دالة
		خريج	طالب	٠,١٩٩	٠,٨٢٢	غير دالة
			يعمل	١,٧٣٩-	٠,٩١٦	غير دالة
		يعمل	طالب	١,٩٣٨*	٠,٥٨٦	دالة
			خريج	١,٧٣٩	٠,٩١٦	غير دالة
	دخل الأسرة	٢٥٠٠: ٥٠٠٠	٥٠٠٠: ١٠٠٠٠	١,٤٠٩-*	٠,٥٤٨	دالة
			١٠٠٠٠ فأكثر	١,١٩٩-	٠,٦٨٩	غير دالة
		٥٠٠٠: ١٠٠٠٠	٢٥٠٠: ٥٠٠٠	١,٤٠٩*	٠,٥٤٨	دالة
			١٠٠٠٠ فأكثر	٠,٢١٠	٠,٧٣٤	غير دالة
		١٠٠٠٠ فأكثر	٢٥٠٠: ٥٠٠٠	١,١٩٩	٠,٦٨٩	غير دالة
			٥٠٠٠: ١٠٠٠٠	٠,٢١٠-	٠,٧٣٤	غير دالة
	الحالة الاجتماعية	متزوج	أعزب	١,٤١١*	٠,٦٠٧	دالة
			مطلق	١,٣٣٢-	١,٥٥٧	غير دالة
			أرمل	٢,٦٤٤-	٤,١٦٩	غير دالة
		أعزب	متزوج	١,٤١١-*	٠,٦٠٧	دالة
			مطلق	٢,٧٤٢-	١,٤٨٨	غير دالة
			أرمل	٤,٠٥٥-	٤,١٤٣	غير دالة

المحاور	الخصائص الاجتماعية	الفئات	مستوي الفئة	الفرق في المتوسطات	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
		مطلق	متزوج	١,٣٣٢	١,٥٥٧	غير دالة
			أعزب	٢,٧٤٢	١,١٨٨	غير دالة
			أرمل	١,٣١٢-	٤,٣٨٥	غير دالة
		أرمل	متزوج	٢,٦٤٤	٤,١٦٩	غير دالة
			أعزب	٤,٠٥٥	٤,١٤٣	غير دالة
			مطلق	١,٣١٢	٤,٣٨٥	غير دالة
	التعليم	متوسط فوق المتوسط	جامعي	٢,١٧٠	٢,٣٧٧	غير دالة
			فوق جامعي	٠,٣٢٦-	٢,٤٠٩	غير دالة
		جامعي	متوسط فوق المتوسط	٢,١٧٠-	٢,٣٧٧	غير دالة
			فوق جامعي	٢,٤٩٦-*	٠,٥٥٨	دالة
		فوق جامعي	متوسط فوق المتوسط	٠,٣٢٦	٢,٤٠٩	غير دالة
			جامعي	٢,٤٩٦*	٠,٥٥٨	دالة

يتضح من الجدول (١٤) السابق: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات «الطالب ومن يعمل» في درجة الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لصالح الذي يعمل. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات الشباب الذين يتراوح دخل الأسرة لديهم «(٢٥٠٠: ٥٠٠٠)، (٥٠٠٠: ١٠٠٠٠)» في الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لصالح الشباب الذين يبلغ دخل الأسرة لديهم «٥٠٠٠: ١٠٠٠٠». ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات الشباب «المتزوج والأعزب» في درجة الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لصالح لصالح الشباب المتزوج. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠٥) بين متوسط درجات تعليم الشباب «الجامعي وفوق الجامعي» في درجة الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لصالح تعليم

الشباب فوق الجامعي. مع العلم بأنه تم حذف مستوى التعليم «أقل من المتوسط» نظرًا لأن عدد الاستجابات فيه واحد فقط، وهذا أدى إلى صعوبة إجراء المقارنات البعدية؛ لذا تم حذفه وحساب المقارنات بطريقة شيفيه. وأيضًا تم استخدام اختبار فروق المربعات الدنيا "LSD" للمقارنات المتعددة في درجة الاتجاهات نحو تطبيق الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية تبعًا للحالة الاجتماعية لأنه على الرغم من أن قيمة «ف» تبلغ (٢.٩٧٣) وهي قيمة دالة عند مستوى (٠.٠٥) إلا أنه لم يظهر أي مقارنات بين المجموعات؛ لذا تم استخدام اختبار "LSD"، لمعرفة الدلالة عند المقارنات بين المجموعات.

(٥-٣-٤) الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع على أنه «يختلف الإسهام النسبي لكلٍ من الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها، وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك، (الجنس، السن، التعليم، الوظيفة، دخل الأسرة، محل الإقامة، السكن، والحالة الاجتماعية) في درجات الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب».

وللتحقق من صحة هذا الفرض استخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتدرج "Multiple Regression Equation Stepwise" في خطوات منتظمة للتحقق من إمكانية التنبؤ بالاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية من خلال درجات الشباب على الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعاده المختلفة، ودرجات الشباب على ممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك. وتوضح الجداول (١٥)، (١٦)، والأشكال البيانية (٢)، (٣)، (٤) التالية النتائج التي أسفر عنها التحليل:

جدول (١٥). يوضح نموذج تحليل الانحدار المتعدد المتدرج للاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية على الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها، ممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك والخصائص الاجتماعية المختلفة.

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	معامل الارتباط R2	قيمة «ف»	الدلالة
الانحدار	٥٥٤٥,٠٤٣	١٠	٥٥٤,٥٠٤	٠,٢٨١	٢١,٩٣٥	**٠,٠٠٠
البواقي	١٤٢٠٦,٩٢٩	٥٦٢	٢٥,٢٧٩			
المجموع	١٩٧٥١,٩٧٢	٥٧٢				

**دالة عند مستوى (٠.٠١)

شكل بياني (٢). المدرج التكراري لتوزيع البيانات الخاصة بالاتجاهات نحو تطبيق الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية والمحاور الأخرى (ن= ٥٧٣)

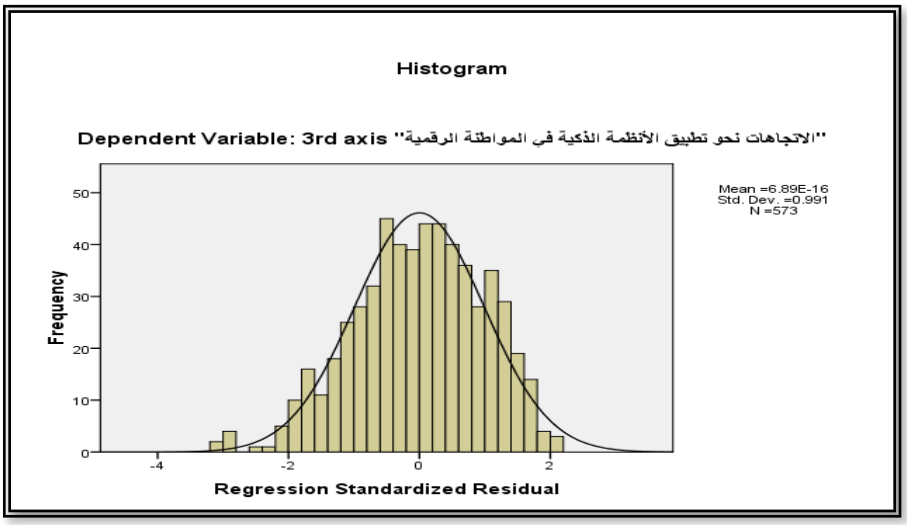

الشكل (٢) السابق نموذج لمدرج تكراري، ويظهر مع تحليل الانحدار ويستخدم للتأكد بأن البيانات تتوزع حسب التوزيع الطبيعي كما يظهر في المنحنى الاعتدالي.

ومن الوسائل التي يُمكن من خلالها التحقق من فرضيات القيم المتطرفة والخطية وتجانس التباين واستقلالية الرواسب: الاطلاع على تخطيط الانتشار للرواسب وتخطيط الاحتمال الطبيعي الخاص بالرواسب المعيارية للانحدار كجزء من التحليل.

شكل بياني (٣). توزيع البيانات البواقي توزيع طبيعي (ن= ٥٧٣).

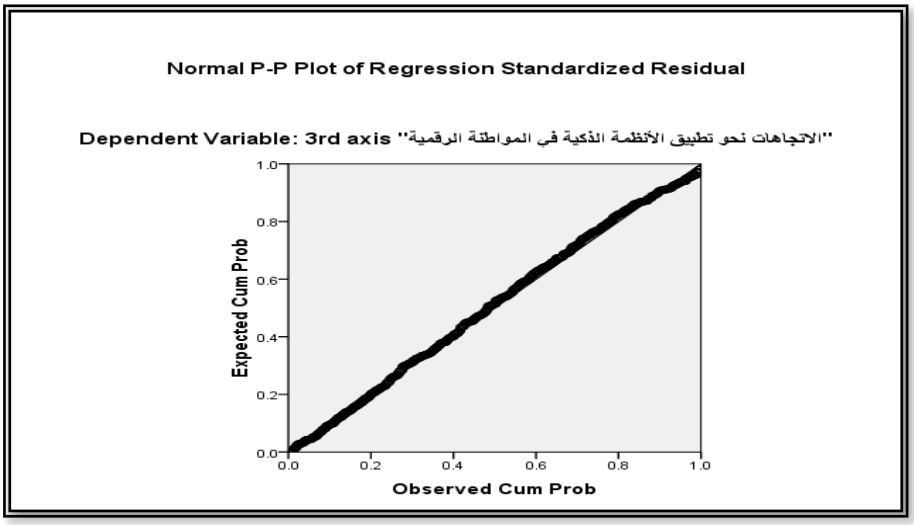

في تخطيط الاحتمال الطبيعي ينبغي أن تتوزع النقاط بحيث تكون خطًا قطريًا مستقيمًا من أسفل اليسار إلى أعلى اليمين. كما يظهر في الشكل (٣) السابق، وهو اختبار للبواقي حيث يتضح أن النقاط تتجمع حول الخط وبالتالي فإن البيانات البواقي تتوزع حسب التوزيع الطبيعي، ويدل هذا على عدم وجود انحرافات كبيرة عن الطبيعي.

شكل بياني (٤). شكل الانتشار للبواقي مع القيم المتوقعة (ن= ٥٧٣).

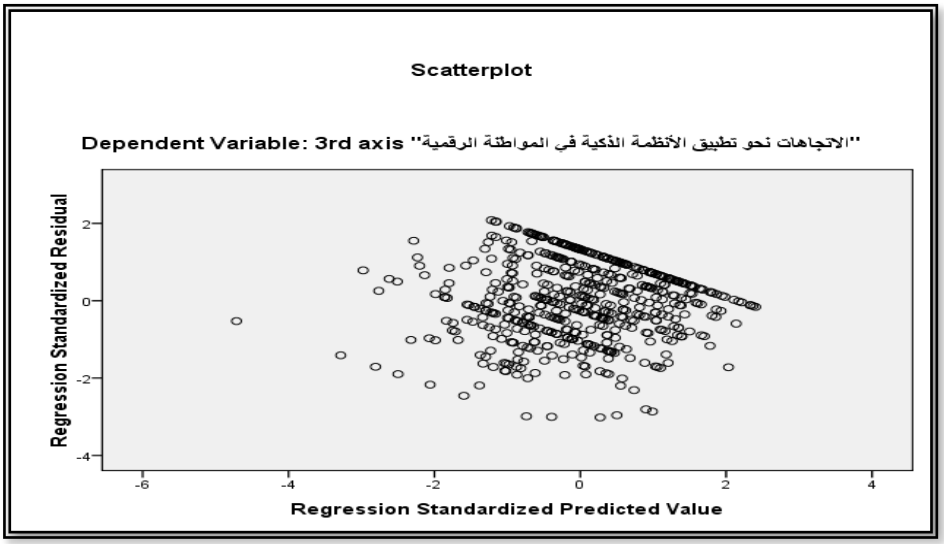

وفي تخطيط الانتشار الخاص بالرواسب المعيارية، فينبغي أن تكون الرواسب موزعة بشكل شبه مستطيل، كما يظهر في الشكل البياني (٤) السابق، بحيث تكون معظم الدرجات مركزة في المنتصف على طول نقطة «0»، وينبغي ألا تتخذ الرواسب نمطًا واضحًا أو منتظمًا، إذ إن الانحراف عن شكل المستطيل المركزي يدل على الإخلال بالفرضيات.

كما يُمكن اكتشاف وجود نقاط متطرفة من تخطيط الانتشار، فالنقاط المتطرفة هي حالات لها رواسب معيارية كما يتضح من «تخطيط الانتشار» تزيد عن ٣.٣ أو تقل عن -٣.٣ في العينات الكبيرة، فليس من الغريب أن نرى أن عددًا من الرواسب المتطرفة، فإذا وجدت عددًا قليلًا منها، فليس من الضروري أن نتخذ أي إجراءات.

جدول (١٦). يوضح معاملات الانحدار المتعدد المتدرج للاتجاهات نحو تطبيق الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية على الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها، ممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك والخصائص الاجتماعية المختلفة.

النموذج	المعاملات غير القياسية		المعاملات القياسية	قيمة «ت»	الدلالة
	B	الخطأ المعياري	بيتا		
الثابت	٢,٥١٧-	٣,٠٢٤		٠,٨٣٢-	٠,٤٠٦
ممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك	٠,١٨٧	٠,٠٨١	٠,٠٩٩	٢,٣٠٧	*٠,٠٢١
الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها	٠,٠٧٠	٠,٠٠٧	٠,٤٦٤	١٠,٦٢٥	**٠,٠٠٠
الجنس	٠,٩٠٦	٠,٥٥٠	٠,٠٦٤	١,٦٤٥	٠,١٠١
السن	١,٢١٩-	١,٠٦١	٠,٠٩٣-	١,١٤٨-	٠,٢٥١
التعليم	١,٥٩٥	٠,٧٩٥	٠,١٢٥	٢,٠٠٧	٠,٠٤٥
الوظيفة	٠,١١٤	٠,٥١٠	٠,٠١٦	٠,٢٢٤	٠,٨٢٣
دخل الأسرة	٠,٢٦٠-	٠,٣٠٩	٠,٠٣٣-	٠,٨٤١-	٠,٤٠١
محل الإقامة	٠,٠٧٥-	٠,٢٨٢	٠,٠١٠-	٠,٢٦٧-	٠,٧٩٠
السكن	٠,٥٣٦-	٠,٥١٦	٠,٠٣٩-	١,٠٣٩-	٠,٢٩٩
الحالة الاجتماعية	٠,١٨٣-	٠,٥٠٠	٠,٠١٥-	٠,٣٦٧-	٠,٧١٤

**دالة عند مستوى (٠.٠١) *دالة عند مستوى (٠.٠٥)

يتضح من الجدول (١٦) السابق قدرة كل من «الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها، وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك» على التنبؤ بالاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية حيث كانت قيمة «ت» للوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها تبلغ (١٠.٦٢٥) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠٠١)، وقيمة «ت» لممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك تبلغ (٢.٣٠٧) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠٠٥). وبذلك يُمكن **صياغة معادلة التنبؤ** بالصيغة التالية:

الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية= -٢.٥١٧ + (٠.١٨٧* ممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك) + (٠.٠٧٠ * الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها)

يتضح من إجمالي نتائج الفرض السابق أنه يُمكن إسهام الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها، وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك في التنبؤ بالاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية.

سادسًا: النتائج العامة للدراسة:

- تأكد أن المواطنة الرقمية تساعد على فهم الواقع المعقد والصعب للتكنولوجيا وتحمي الفرد والمجتمع من الأخطار المترتبة عليها في إطار من الوعي بضوابطها الاجتماعية؛ فالمجتمع في أمس الحاجة إلى سياسات وقائية تحفيزية، وقائية من مضار ومخاطر التكنولوجيا، وتحفيزية للاستفادة المثلي من إيجابيات التكنولوجيا. بمعني أننا فى حاجة إلي سياسات جديدة تتضمن ضرورة توعية الأجيال الحالية

بمجموعة من الحقوق التى ينبغي أن يتمتعوا بها ويستفيدون منها وهم يتعاملون مع هذه التكنولوجيا. وكذلك توعيتهم بالالتزامات والواجبات التي ينبغي أن يلتزموا بها ويتعاملون معها، في إطار سياسات ملاءمة وبصفة خاصة في مجال التعليم والتكنولوجيا.

- تبين ارتفاع مستوى الوعي بآليات الضبط الاجتماعي للمواطنة الرقمية، وانعكاس ذلك ارتفاعًا على اتجاهات الشباب نحو تطبيقات الأنظمة الذكية.
- تبين وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيًا بين الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها بأبعادها المختلفة «الثقافة الرقمية، الاتصال الرقمي، التجارة الرقمية، الوصول الرقمي/الاتاحة، معايير السلوك الرقمي/ الاتيكيت، القوانين الرقمية، الحقوق والمسئوليات، الصحة والسلامة الرقمية، الأمن الرقمى» وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك، والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب.
- تبين وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطي درجات الوعي بضوابط المواطنة الرقمية، والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدى الشباب تُعزى إلى «الجنس لصالح الذكور، والسن لصالح فئة العمر من ٢٥: ٤٥ عامًا». وعدم وجود فروق دالة إحصائيًا تعزي لمتغير «السكن، والجنس» في الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية.
- تبين وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطي درجات الوعى بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها، والاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الرقمية لدى الشباب تعزي «للوظيفة لصالح من يعمل، وللدخل لصالح شريحة الدخل ١٠٠٠٠ جنيه فأكثر، وللحالة الاجتماعية لصالح المطلق، وللتعليم لصالح مستوي التعليم فوق الجامعي»، وعدم وجود فروق دالة إحصائيًا تعزي لمحل الإقامة.

- تبين وجود فروق دالة إحصائيًا فى درجة الاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الرقمية في المواطنة الرقمية لدى الشباب « لصالح من يعمل، ولصالح شريحة الدخل من ٥٠٠٠: ١٠٠٠٠ جنيه، ولصالح المتزوجون، ولصالح مستوي التعليم فوق الجامعي».
- تأكد الاسهام النسبي لكل من الوعي بضوابط المواطنة الرقمية ومحدداتها، وممارسة المواطنة الرقمية بمسئولية ووعي وإدراك (الجنس، السن، التعليم، الوظيفة، دخل الأسرة، محل الإقامة، السكن، والحالة الاجتماعية) في التنبؤ بالاتجاهات نحو تطبيقات الأنظمة الذكية في المواطنة الرقمية لدي الشباب.

المراجع المستخدمة:

*** المراجع العربية:**

١. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (٢٠٠٤). تقرير التنمية البشرية: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع. نيويورك. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢. بن خلدون، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٤). مقدمة ابن خلدون. تحقيق: عبد الله محمد الدرويش. دمشق. دار يعرب. ج (١).

٣. حشيش، نسرين يسري. (٢٠١٨). مهارات المواطنة الرقمية اللازمة لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي. دراسات في العليم الجامعي. مج (٣٩). ع مايو (٣٩). ص ص ٤٠٩-٤٢٧.

٤. حفيان، ريمان، وبصيص، الطاهر. (٢٠٢٠). قراءة في افتراضية الرأسمال الاجتماعي لدى كل من بيار بورديو ونان لين، الجزائر. مجلة آفاق علمية. مج (١٢). ع يوليو(٣).

٥. ريبيل، مايك. (٢٠١٣). تنشئة الطفل الرقمي: دليل المواطنة الرقمية لأولياء الأمور. مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٦. سلومة، سماح عبد المنعم فهمي محمد. (٢٠٢٥). تحليل الفجوة الرقمية في مصر. القاهرة. جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. المجلة العربية للإدارة. مج (٤٥). ع مارس (١).

٧. السليحات، روان يوسف، الفلوح، روان فياض، السرحان، خالد علي. (٢٠١٨). درجة الوعي بمفهوم المواطنة الرقمية لدى طلبة مرحلة البكالوريوس في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية. مجلة دراسات العلوم التربوية. مج (٤٥). ع(٣). ص ص ١٩-٣٣.

٨. السيد، إيمان سعد عبد المنعم (٢٠٢٠). اشتراطات المواطنة الرقمية لدي طلاب كلية التربية جامعة ٦ أكتوبر وسبل تعزيزها. جامعة القاهرة. كلية الدراسات العليا للتربية. مجلة العلوم التربوية. ع(٤). مج (٤٥).

٩. السيد، محمد عبد البديع. (٢٠١٦). دور وسائل الإعلام الجديدة في دعم المواطنة الرقمية لدى طلاب الجامعة. مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط. الجمعية المصرية للعلاقات العامة ع (١٢). ص ص ٩٩-١٦٢.

١٠. شقورة، هناء أحمد. (٢٠١٧). دور معلمي المرحلة الثانوية بمحافظات غزة في تعزيز المواطنة الرقمية لمواجهة ظاهرة التلوث الثقافي لدى الطلبة وسبل تفعيله. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية بغزة. كلية التربية.

١١. شمس، أمل عبد الفتاح عطوة. (٢٠١٧). دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر قيم المواطنة الرقمية لتحقيق التنمية المستدامة: بحث ميداني في محافظة القاهرة. حوليات آداب عين شمس. كلية الآداب. جامعة عين شمس. مج (٤٥). ع (٣). ص ص ٢٦٤-٣٠٩.

١٢. الصمادي، هند سمعان إبراهيم. (٢٠١٧). تصورات طلبة القصيم نحو المواطنة الرقمية: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة القصيم. دراسات نفسية وتربوية. مجلة دراسات وأبحاث جامعة الجلفة. الجزائر. ع (٢٧).

١٣. عبد الرحمن، نجلاء أحمد وعلي، هيام عبد الرحيم. (٢٠٢٠). دور تطبيقات الهاتف المحمول فى تعزيز قيم المواطنة الرقمية لدي طلاب وطالبات بعض الجامعات المصرية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية لكلية تربية رياض الأطفال. ع (١٧). ص ص ١٤٧٩- ١٥٦٧.

١٤. عبد المعطي، أيمن سيد سعيد. (٢٠٢٠). برنامج مقترح للخدمة الاجتماعية لتعزيز قيم المواطنة الرقمية لدي طلاب المرحلة الثانوية في ضوء رؤية مصر

٢٠٣٠. جامعة الفيوم. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية. ع(٢١). ص ص ٧٤٣- ٧٨٧.

١٥. غوتيريش، أنطونيو. (٢٠٢٣). كلمة الأمين العام للأمم المتحدة في القمة العالمية للذكاء الاصطناعي: الأمين العام يدعو إلى تنظيم الذكاء الاصطناعي من أجل المنفعة العامة. جنيف/ سويسرا. الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات. خلال الفترة من ٦- ٧ يوليو ٢٠٢٣.

١٦. ليلة، علي. (٢٠١٤). النظرية الاجتماعية الحديثة: الأنساق الكلاسيكية. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.

١٧. المجلس الأعلى للأمن السيبراني. (٢٠١٨). الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (٢٠١٧- ٢٠٢١). القاهرة. رئاسة مجلس الوزراء. المجلس الأعلى للأمن السيبراني.

١٨. المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي. (٢٠٢١). الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي. القاهرة. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

١٩. المصري، مروان وليد سليمان، شعت، أكرم حسن. (٢٠١٧). مستوي المواطنة الرقمية لدي عينة من طلبة جامعة فلسطين من وجهة نظرهم. مجلة جامعة فلسطين للدراسات والأبحاث. مج (٧). ع يونيو (٢). ص ص ١٦٧- ٢٠٠.

٢٠. المصيلحي، نجلاء محمود رؤوف السيد. (٢٠٢٣). المعوقات المجتمعية للمعرفة الرقمية في مصر: دراسة ميدانية في بعض أحياء محافظة القاهرة. مجلة كلية الآداب. جامعة بورسعيد. مج (٢٤). ع (٢٤).

٢١. مهدي، حسن ربحي. (٢٠١٨). الوعي بالمواطنة الرقمية بين مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته ببعض المتغيرات. المجلة الدولية لنظم إدارة التعلم. جامعة الأقصى. مج (٦). ع (١). ص ص ١١-٢٥.

٢٢. ناجي، مها محمود محمد. (٢٠٢٠). المواطنة الرقمية ومدى الوعي بها لدى طلبة قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة أسيوط: دراسة استكشافية. جامعة القاهرة. كلية الآداب. المجلة العربية للمكتبات والوثائق والمكتبات. مج (١). ع (٢). ص ص ٧١-١٨٤.

٢٣. نصار، نور الدين محمد. (٢٠١٩). تصورات طلاب الجامعة العربية المفتوحة بالمملكة العربية السعودية نحو المواطنة الرقمية وسبل تعزيزها: دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعة. الجامعة الإسلامية بغزة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. مج (٢٧). ع (١). ص ص ١٥٢-١٨٤.

٢٤. نعيم، سمير. (٢٠٠٦). النظرية في علم الاجتماع: دراسة نقدية. القاهرة. دار المعارف للطباعة والنشر. ط١٠.

٢٥. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠٢٢). التحول الرقمي ومصر الرقمية. القاهرة. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات <https://mcit.gov.eg/ar/Digital_Egypt>.

٢٦. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. (٢٠١٦). إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠. القاهرة. وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

**** المراجع الأجنبية:**

1. *Akcil, Umut, Bastas, Mert (2021) Examination of University Students' Attitudes Towards E-learning during the COVID-19 Pandemic Process and the Relationship of Digital Citizenship, Contemporary Educational Technology, 13(1), pp. 1 – 13.*
2. *Anastasiades, P. S., & Vitalaki, E. (2011). Promoting Internet safety in Greek primary schools: The teacher's role. Journal of Educational Technology & Society, 14(2), 71-80.*

3. *Ata, Rıdvan, Yıldırım, Kasım (2019) Turkish Pre-Service Teachers' Perceptions of Digital Citizenship in Education Programs, Journal of Information Technology Education: Research, (18), pp. 419 – 438.*
4. *Azarian, Reza. (2001). Review of 'Social Capital: A Theory of Social Structure and Action' by Nan Lin (2001). Uppsala Laboratory for Economic Sociology. Acta Sociologica 44(4). Pp: 341-343.*
5. *Blanchard, Anita L. & Horan, Tom. (1998). Virtual Communities and Social Capital. Social Science Computer Review 16(3):293-307.*
6. *Bolkan, J.V. (2014). 13 Resources to Help You Teach Digital Citizenship. Journal of Technological Horizons in Education (T.H.E.). Vol. 41. No. 12. Pp.21- 23.*
7. *Bollmer, Grant D. (2018). Theorizing Digital Cultures. London. SAGA Publications Ltd. Pp.19-36.*
8. *Bombardelli, Olga. (2021). Digital Citizenship and LifeLong Learning. Cross Reality and Data Science in Engineering Advances in Intelligent Systems and Computing. Part of the Advances in Intelligent Systems and Computing book series (AISC,volume 1231). p. 817-826.*
9. *Boyle, Clifton J. (2010). "The effectiveness of a Digital Citizenship curriculum in an urban school" Requirements for the Degree Doctor of Education. Johnson & Wales University.*
10. *Casa-Todd, Jennifer. (2018). Reflections on Digital Citizenship, Teacher Librarian. Vol. 45. (3). Pp. 15-18.*
11. *Chetty K, L Qiqui , N Gcora , J Josie , L Wenwei , C Fang. (2018). Bridging the digital divide: measuring digital literacy. Economics Discussion Papers, No 2017-69, Kiel Institute for the World Economy.* https://doi.org/10.5018/economics-ejournal.ja.2018-23

12. *Chyung, S. Y.; Roberts, K.; Swanson, L. & Hankinson, A. (2017). Evidence- Based Survey Design: The Use of a Midpoint on the Likert Scale. Performance Improvement, 56(10), 15- 23.*
13. *Coiphas, Nazira. (2008). A Citizenship for the 21st Century: The Role of Social studies. A View from Sinewy in Social Education, Vol (53). January. P.42.*
14. *Cooper, Marlene G. & Lesser, Joan Granucci. (2021). Clinical Social Work Practice: An Integrated Approach. 3rd Ed. N.Y. Pearson Education. 6th edition.*
15. *Cyber Crime and National Security: A New Zealand Perspective*
16. *Dames, Vivian Loyola. (2009) Rethinking the Circle of Belonging American Citizenship and the Chamorros of Guam" (PhD diss., University of Michigan).*
17. *Dey, Eric L. et al. (2008). Should Colleges Focus More on Personal and Social Responsibility? Initial Findings from Campus Surveys Conducted for the Association of American Colleges. NY. Center for the Study of Higher and Postsecondary Education University of Michigan School of Education.*
18. *Dimock, M. 2019. Defining generations: Where Millennials end, and Generation Z begins. Pew*
19. *Egyptians and Digital: 2022 Report, 24/02/2022, https://naos-solutions.com/ digital-egypt-blog/egyptians-and-digital-uses/*
20. *Elasouly, Atef Husni. (2018). Social Responsibility for Youth in Palestinian Universities: Al-Quds Open University Model. International Journal of Academic Information Systems Research (IJAISR). Vol. 2 Issue 5. Pp: 1-19.*
21. *Erdogan, Erdi & Tonga, Deniz (2020) Middle School Students and Digital Citizenship: Is Technology Important for Digital*

Citizens in Turkey? International Journal of Education Technology and Scientific Researches, 5(11), pp. 194 – 227.

22. *Fricker, R. (2017). Sampling methods for online surveys. In N. FieldingR. Lee & G. Blank The SAGE Handbook of online research methods (pp. 162-183). SAGE Publications Ltd, https://dx.doi.org/10.4135/9781473957992.n10*
23. *Gallardo-Vázquez, Dolores, José Antonio Folgado-Fernández, Francisco Hipólito-Ojalvo, and Luis Enrique Valdez-Juárez. (2020). Social Responsibility Attitudes and Behaviors' Influence on University Students' Satisfaction. Social Sciences 9. No. 2: 8. https://doi.org/10.3390/socsci9020008*
24. *Gilster, Paul. (1997). Digital literacy. New York. Wiley Computer Publishing.*
25. *Goldberg, Jeanne (January–February 2020). Millennials And Post-Millennials – Dawning of A New Age?". Skeptical Inquirer. Vol. 44 no. 1. Amherst, NY: Center for Inquiry. pp. 42–46."*
26. *Holland, Laura Michelle (2017) The Perceptions of Digital Citizenship in Middle School Learning, PHD, The Faculty of the Education Department, Carson-Newman University, USA.*
27. *Isman, Aytekin, Canan Gungoren, Ozlem (2014) Digital Citizenship, Turkish Online Journal of Educational Technology - TOJET, 13(1), pp. 73 – 77.*
28. *Jones LM, Mitchell KJ. (2016). Defining and Measuring Youth Digital Citizenship. Journal New Media & Society Vol18 (9). Pp.2063-2079.*
29. *Karaduman, H., & Oztürk, C. (2014). The effects of activities for digital citizenship on stud. attitudes toward digital citizenship and their reflections on students understand digital*

citizenship. Journal of Social Studies Education Research. 5(1).

30. *Kim, Minjeong & Choi, Dongyeon. (2018). Development of Youth Digital Citizenship Scale and Implication for Educational Setting. Educational Technology & Society. Vol. 21. No. 1. Pp. 155-171.*
31. *Klute, E. (2017): Intercultural digital citizenship in the community. Toolkit On Media and Digital Literacy Skills for Migrantand S socially Marginalized Families. Mira Media. p.3.*
32. *Lindsey, LeeAnn. (2015). Preparing Teacher Candidates for 21st Century Classrooms: A Study of Digital Citizenship. A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree Doctor of Education. Arizona State University).*
33. *Lisa. M. Jones; Kimberly. J. Mitchell. (2016). Defining and Measuring Youth Digital Citizenship. New Media & Society Volume: 18 Issue: 9. Pp. 2063-2079.*
34. *Lyons, Robert. (2012). Investigating Student Gender and Grade Level Differences in Digital Citizenship Behavior. Doctoral Dissertation Walden University College of education,1-156.*
35. *Marshall, Thomas Humphrey. (1977). Class, Citizenship, and Social Development: Essays. Chicago; London. University of Chicago Press.*
36. *Maughan, S. h. (2017). Teaching Digital Citizenship: School librarians lead students in the tech age. Publishers Weekly. 21 August.Pp. 35-44.*
37. *Mcgillivary, D. Mcpherson, G., and et.al. (2016). Young People Digital Media Making and Criyical Digital Citizenship, Leisure Studies, Vol 35 (6). Pp.724-729.*

38. *Ministry of Communications and Information Technology. (2013). National ICT Strategy. 2012 - 2017- Towards a Digital Society and Knowledge Based Economy. Giza. Ministry of Communications.*
39. *Mossberger, K., Tolbert, C. J., & McNeal, R. S. (2011). Digital Citizenship: The Internet, Society. and Participation. Cambridge. MA, and London: The MIT Press.*
40. *Nordin, M., Tunku, A., Rahman, A., & Zubairi, A. (2016). Psychometric Properties of a Digital Citizenship Questionnaire. International Education Studies. 9 (3).71-80.*
41. *NRF -Norton Rose Fulbright. (2020). Going Viral: Heightened Cyber and Corporate Crime Risks in the COVID-19 Pandemic. Norton Rose Fulbright, Jul. Pp1:8.*
42. *O'Reilly M, Parker N. (2013). "Unsatisfactory Saturation": a critical exploration of the notion of saturated sample sizes in qualitative research. Qual Res.;13(2):190-197.*
43. *Oyedemi, Toks Dele. (2020). The Theory of Digital Citizenship: in Handbook of communication for Development and Social Change. Edited by: J Servaes. Springer Nature Singapore Ltd. Pp. 237-255.*
44. *Pangrazio, L., Godhe, A. L., & Ledesma, A. G. L. (2020). What Is Digital Literacy? A Comparative Review of Publications across Three Language Contexts. E-learning and Digital Media.17(6). 442-459.*
45. *Park, Yuhyun. (2016). 8 Digital Life Skills all Children Need – and A Plan for Teaching Them, World Economic Forum, <Available: https://www.weforum.org/agenda/2016/09/8-digital-life-skills-all-children-need-and-a-plan-for-teaching-them.>.*

46. *Prensky, Marc. (2012). From Digital Natives to Digital Wisdom: Hopeful Essays for 21st Century Learning. TX. Corwin Press.*
47. *Research Center 17: 1-7.*
48. *Ribble, Mike S.; Bailey, Gerald D. (2006). Digital citizenship at all grade levels. Learning and Leading with Technology, 33(6), 26-28.*
49. *Ribble, Mike S.; Bailey, Gerald D.; Ross, Tweed W. (2004). Digital Citizenship: Addressing Appropriate Technology Behavior.* Learning & Leading with Technology, *v32 n1 p6-9, 11 Sep.*
50. *Ribble, Mike. (2011). Digital Citizenship in Schools. ISTE. International Society for Technology in Education. 2st ed. U.S. & Canada.*
51. *Ribble, Mike. (2012). Digital Citizenship for Educational Change. Kappa Delta Pi Record. 48(4). Pp 148-151.*
52. *Ribble, Mike. (2014). The importance of Digital Citizenship. District Administration, Vol.50, No.11, pp88-89.*
53. *Richards, Reshan.(2010) Digital Citizenship and Web 2.0 Tools, Journal of Online Learning and Teaching; Long Beach Vol. 6, Iss. 2,*
54. *Richardson, Sophie Victoria Ann & Gilmour, Nicholas. (2015). Cyber Crime and National Security: A New Zealand Perspective, The European Review of Organised Crime 2(2)., Pp. 51-70.*
55. *Searson, Michael; Hancock, Marsali; Soheil, Nusrat; Shepherd, Gregory. (2015). Digital Citizenship Within Global Contexts, Education and Information Technologies; New York Vol. 20, Iss. 4, Dec .Pp. 729-741.*

56. *Sefton-Green, Julian, Nixon, Helen and Erstad, Ola (2009) Reviewing approaches and perspectives on "digital literacy". Pedagogies: An International Journal, 4 (2). pp. 107-125.*
57. *Servaes ،Jan (ed). (2014). Technological Determinism and Social Change: Communication in a Tech – mad world. Lexington books. USA. Maryland. Vol (30). Issue (5).*
58. *Sihem, Bouguila. (2012). The Social Responsibility of Teaching. KSA. Jazan University - College of Business Administration.*
59. *SIMON KEMP, DIGITAL 2023: GLOBAL OVERVIEW REPORT. DataReportal. Meltwater and We Are Social. 26 JANUARY 2023. https://datareportal.com/reports/digital-2023-egypt*
60. *Simsek, E& Simsek, A. (2020). New Literacies for digital citizenship. Contemporary Educational Technology, 4 (2). 126- 137.*
61. *Sullivan, Clare. (2016). Digital Citizenship and the Right to Digital Identity Under International Law. Computer Law & Security Review. Volume 32. Issue 3. Pages 474-481.*
62. *Techataweewan, W. & Prasertsin, U. (2018) Development of digital literacy indicators for Thai undergraduate students using mixed method research. Kasetsart Journal of Social Sciences, 39(2), May–August 2018, pp. 215-221.*
63. *Toffler, Alvin. (1980). The Third Wave. New York. William Morrow & Company, Inc.*
64. *Truong-White, H., & McLean, L. (2015). Digital storytelling for transformative global citizenship education. Canadian Journal of Education, 38(2), 1-28.*
65. *UNCTAD. (2018). ICT Policy Review: National E-Commerce Strategy for Egypt. New York and Geneva. United Nations Conference on Trade and Development.*

66. *Villano, Matt. (2008). Text Unto Others as You Would Have Them Text unto You. Journal of Technological Horizons in Education (T.H.E.). 35(9). 47-51.*
67. *Vlaanderen, A., Bevelander, K., Kleemans, M. (2020). Empowering Digital Citizenship: An Anti-Cyberbullying Intervention to Increase Children's Intentions to Intervene on Behalf of the Victim. Computers in Human Behavior. Vol. 112.*
68. *Wang, X. and Xing, W. (2018). Exploring the influence of parental involvement and socioeconomic status on teen digital citizenship: A path modeling approach. Journal of Educational Technology & Society, 21(1). 186-199.*
69. *Watson, Kara Shelton. (2018). Shaping Digital Citizens: Cyberbullying prevention is a natural fit in school libraries. Journal of American Library Association. 4 September. Pp.57-58.*
70. *Yang, Harrison. Hao., & Chen, Pinde. (2010). Exploring Teachers' Beliefs about Digital Citizenship and Responsibility. Technological Developments in Networking, Education and Automation. Springer Netherlands. Pp. 49-54.*
71. *Yarbro, Jessica. & Ventura, Matthew. (2019). Skills for Today: What We Know about Teaching and Assessing Social Responsibility. London. Pearson.*
72. *Yildiz, Ezgi Pelin, et.al (2020) Determination of Digital Citizenship Levels of University Students at Sakarya University Turkey, International Journal of Higher Education, 9(3), pp. 300 – 308.*
73. *Zhong, L. (2016). A Systematic Overview of Learning Analytics in Higher Education. Journal of Educational Technology Digital Development and Exchange, 8(2), 39-5. Culata, Richard. Citizenship.*

The Mechanisms of Social Control of Digital Citizenship Consciousness and its Reflection on the Trends of the Youth towards the Applications of Smart Systems: An Exploratory Study

Dr. Hany M. Bahaa El Din Ali
Assistant professor of Sociology
Department of Sociology Faculty of Arts
Suez University

Dr. Eslam Fawzy Anase Qotab
Assistant professor of Sociology
Department of Sociology Faculty of Arts
Damanhour University

Abstract*:*

The study aimed to explore the state of Consciousness of the mechanisms of social control of digital citizenship and its reflection on the trends of youth towards the applications of smart systems, based on a proposed theoretical module for sociological analysis at the macro and central levels as a study guide, using the scientific method with its descriptive-analytical method, and the method of Social Survey by sample, through the design of an exploratory measured Survey measuring tool, using the Delphi guide for experts Delphi technique, according to the Likert scale gradients (Quaternary - scale, Pentatonic - scale) in descending order. The study targeted the Egyptian society in general to be its spatial scope, by applying to a non-probability purposive sample of Egyptian youth identified in two generations (Generation Y) and (Generation Z). The online selection and digital sampling technology have been customized to allow for the absence of

geographical restrictions when applying and the study limits spatially. Specifically, based on The Intercept preview or The Intercept/ Pop-up Sampling applied to a sample of (573) individuals, its final results confirmed the importance of digital citizenship and its role in understanding the complex and difficult reality of technology in protecting society and individuals from the dangers arising from it within the framework of awareness of its social controls. The existence of a statistically significant correlation between consciousness of the controls of digital citizenship and its determinants in its various dimensions, the practice of digital citizenship with responsibility, consciousness and awareness, and trends towards the application of smart systems in digital citizenship among youth confirming on the high level of consciousness of the mechanisms of social control of digital citizenship, and this is reflected in the trends of youth towards the applications of smart systems in the Egyptian society. The existence of statistically significant differences between the average degrees of consciousness of the controls of digital citizenship, and the trends towards the applications of smart systems in digital citizenship among youth is due to the different social characteristics of the study sample, and the relative contribution of these characteristics and the practice of digital citizenship with responsibility, and consciousness in predicting trends towards the applications of smart systems was confirmed. In conclusion, the study recommended the need to formulate appropriate (preventive and motivational) policies to deal with the digital society and the applications of smart systems in digital citizenship.

Keywords: Social Consciousness, social control, digital citizenship, smart systems, social responsibility.